

أثر التوهّم في بناء القاعدة عند الفراء

الدكتور حمدي الجبالي Hamdi Al - Jabali

جامعة النجاح الوطنية

كلية الآداب " فسم اللغة العربية "

الملخص:

لَقَدْ اعْتَمَدَ الْفَرَّاءُ التَّوَهُّمَ فِي تَوْجِيهِ مَظَاهِرٍ لُغَوِيَّةٍ وَتَعْلِيلِهَا، وَأَفْرَطَ فِي هَذَا الْاعْتِمَادِ. وَقَدْ شَكَلَ تَأْلُفُ مَوَاضِعِ التَّوَهُّمِ عِنْدَهُ وَحْدَةً مُتَكَامِلَةً تُفْصِحُ عَنْ مُرَادٍ مَقْصُودٍ، وَتَنْبِيءُ عَنْ مَذْهَبٍ فِي التَّعْلِيلِ وَالتَّفْسِيرِ، يَتَرَكُ الظَّاهِرَ إِلَى الْأَخْذِ بِالظَّنِّ.

The Effect of Illusion on constructing
Rules According to Al-farra'

Al-Farra' has excessively employed illusion in directing and justifying some linguistic phenomena. The harmony between the cases of illusion, according to him, has originated an integrated unit which manifests an intended objective and foretells an ideology of justification and explanation; such an ideology overlooks the visible and takes illusion into consideration.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
أثر التوهّم في بناء القاعدة
عند الفراء

مدخل:

التَّوَهُّمُ مُصَدَّرٌ تَوَهُّمَ يَتَوَهُّمُ تَوَهُّمًا. وَتَوَهُّمَ فَلَانُ الشَّيْءِ ظَنُّهُ كَانَ مَوْجُودًا، أَوْ لَمْ يَكُنْ¹. وَذَكَرَ الْكَفَوِيُّ أَنَّ التَّوَهُّمَ "هُوَ إِدْرَاكُ الْمَعْنَى الْجَزْئِيِّ الْمُتَعَلِّقِ بِالْمَحْسُوسِ"². وَقَالَ الْخَوَارِزْمِيُّ، وَقَدْ سَمِيَ التَّوَهُّمُ³ (فَنطَاسِيًا): "هِيَ الْقُوَّةُ الْمُخَيَّلَةُ مِنْ قُوَى النَّفْسِ، وَهِيَ الَّتِي يُتَصَوَّرُ بِهَا الْمَحْسُوسَاتُ فِي الْوَهْمِ"⁴، وَإِنْ كَانَتْ غَائِبَةً عَنِ الْحِسِّ⁵. فَالتَّوَهُّمُ. إِذَا. يَعْنِي وَفَقَ مَعْنَاهُ اللَّغَوِيُّ: ظَنُّ الشَّيْءِ وَتَمَثُّلُهُ وَتَخَيُّلُهُ وَتَصَوُّرُهُ، كَانَ مَوْجُودًا، أَوْ غَيْرَ مَوْجُودٍ⁶، وَهُوَ مَعْنَى مُرَادٍ فِي اصْطِلَاحِهِمْ. وَقَدْ كَانَ رَضِي الدِّينِ الْإِسْتِرَابَادِيُّ قَالَ: "أُمُورٌ النَّحْوِ أَكْثَرُهَا ظَنٌّ"⁷.

وَلَسْتُ بِمُتَّخِذِ مَقُولَةِ الرُّضِيِّ قَاعِدَةً أَسْتَنْدُ عَلَيْهَا؛ إِذَا لَأَحْوجُنِي الْأَمْرُ إِلَى نَشْرِ أَقْوَالِ الْفَرَّاءِ، وَبَسَطِ الْقَوْلِ فِيهَا، فَهَذَا مَا لَا يَسْتَوْعِبُهُ هَذَا الْبَحْثُ، وَلَا غَيْرُهُ، وَإِنَّمَا الْقَصْدُ وَالْغَايَةُ بَسْطُ الْقَوْلِ، فِيمَا نَصَّ الْفَرَّاءُ بِصَرِيحِ الْعِبَارَةِ أَنَّهُ مِنَ التَّوَهُّمِ، أَوْ مَا كَانَ فِيهِ مَا يَشِيرُ أَنَّهُ مِنْهُ.

وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ وَفَرَةِ الْإِشَارَةِ إِلَى التَّوَهُّمِ لَدَى الْبَاحِثِينَ، وَوَفَرَةِ الْبُحُوثِ الَّتِي كُتِبَتْ عَنِ الْفَرَّاءِ إِلَّا أَنَّ أَحَدًا مِنْهَا لَمْ يَكُنْ لِيُفْرِدَ التَّوَهُّمَ عِنْدَهُ بِالْبَحْثِ عَلَى نَحْوِ مُسْتَقَلٍّ، سِوَى إِشَارَتِهِ فِي بَعْضِهَا، سَبَقَتْ لِأَعْرَاضِ تَحْدِثِ مَقَاصِدِ أَصْحَابِهَا فِي أَحْجَاهُمْ⁸. وَلَعَلَّ إِفْرَاطَ الْفَرَّاءِ فِي اسْتِخْدَامِ التَّوَهُّمِ فِي كِتَابِهِ (مَعَانِي الْقُرْآنِ) هُوَ الْبَاعِثُ الرَّئِيسُ عَلَى إِفْرَادِهِ بِالْبَحْثِ لَدَيْهِ. فَلَا تَكَادُ تَفْتَحُهُ، وَتَقْرَأُ فِيهِ، حَتَّى تُفَجَّأَ بِالْمُصْطَلِحِ مُوجَّهًا مُعْتَمِدًا فِي التَّعْلِيلِ وَالتَّفْسِيرِ. فَبِئْسَ أَتْنَاءُ وَقُوفِهِ عَلَى الْآيَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ أَمِّ الْكِتَابِ اعْتَلَّ بِهِ لِتَوْجِيهِ قِرَاءَةٍ مِنْ قَرَأَ: { الْحَمْدُ لِلَّهِ }⁹. وَكُلَّمَا مَضَيْتَ مَعَ الْكِتَابِ زَادَ اعْتِمَادُ الْفَرَّاءِ عَلَى التَّوَهُّمِ فِي تَوْجِيهِ الْمَظَاهِرِ اللَّغَوِيَّةِ الْعَامَّةِ مِنْهَا وَالْخَاصَّةِ.

¹ المعجم الوسيط 1060/2 (وهم).

² الكفوي: الكلبيات 105/2.

³ عبد الأمير الأعمس: المصطلح الفلسفي عند العرب ص192، و 343.

⁴ الوهم بسكون الهاء: ما يقع في الذهن من الخاطر، ويفتحها: الغلط. المعجم الوسيط 1060/2 (وهم).

⁵ الخوارزمي: مفاتيح العلوم ص 132.

⁶ ابن منظور: لسان العرب 643/12 (وهم)، وجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط 1060/2 (وهم).

⁷ الاسترابادي: شرح الكافية 119/2.

⁸ ينظر: رفيده: النحو وكتب التفسير 242/1.

⁹ وإذا كان الفراء قد اعتلّ بالتوهم لتوجيه قراءة من قرأ بكسر الدال، فمّمّ آخرون حملوا ذلك على الإتيان في المنحاورات، كقولهم في منن: منن، وهي لغة عزها أبو جعفر النحاس في (إعراب القرآن 170/1) إلى تميم، ووصف أبو البركات الأنباري في (البيان في غريب إعراب القرآن 35/1) هذه القراءة بأنها ضعيفة في القياس قليلة في الاستعمال؛ "لأن الإتيان إنما جاء في ألفاظ يسيرة، لا يعتد بها، فلا يقياس عليها"، بل إن الرجحان في (معاني القرآن وإعرابه 45/1) ذكرها ليحذر الناس منها.

وقد شكّل تألّف مواضع التّوهّم لديه وحدةً متكاملةً، تُفصّح عن مرادٍ مقصودٍ، وتنبئ عن مذهبٍ في التّعليل والتّفسير يترك ظاهر الظاهرة إلى الأخذ بالظنّ، فكان لا بدّ من الوقوف على هذه المواضع؛ لكشفها، وبيان منزلة التّوهّم في بناء القاعدة عنده.

وقد اتّكأ البحثُ في المقام الأوّل، لرصد مواضع التّوهّم وتفسيرها لدى الفراء، على (معاني القرآن). فهو المصدر المعتمد لدى الباحثين في الكشف عن مذهبهم. كما أفاد من غيره، ممّا أجرى فيه ذكراً للتّوهّم عند الفراء. وآثرتُ أن أسوق ما جاء لديه من التّوهّم في قسمين: توهّم مقبول، وتوهّم غير مقبول، وهو غلط. وهذه جملة ما جاء لديه منه ممّا وقفتُ عليه:

أولاً . التوهّم المقبول:

يُشكّل هذا القسم الجزء الأكبر من مظاهر التوهّم لدى الفراء، فيكون فيه موجّهاً لظواهر لغوية، استعصى أمر ردها إلى القياس، فيعمد إلى التوهّم مُتخذاً منه حُجّةً يَحْتجُّ بها ويقبلها، لتفسير هذه الظواهر وتعليلها. وهذه جملة ما جاء لديه من هذا القسم مما وقفت عليه.

(1) إعطاء الكلمتين حكم الكلمة الواحدة:

1. وذلك فيما يكثر دوره في الاستعمال اللغوي. ومثاله قلب ياء المتكلم ألفاً. لقد ناقش الفراء قراءة أهل البدو قوله جل ثناؤه: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ و ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾¹⁰، وذكر أنّ وجه القراءة الأولى أنّ هذه الكلمة . أعني الحمد لله . " كثر على ألسن العرب، حتى صارت كالاسم الواحد، فثقل عليهم أن يجتمع في اسم واحد من كلامهم ضمة بعدها كسرة، أو كسرة بعدها ضمة، ووجدوا الكسرتين تجتمع في الاسم الواحد، مثل: إبل؛ فكسروا الدال، ليكون على المثال من أسمائهم"، وأمّا وجه القراءة الثانية، "فإنهم أرادوا المثال الأكثر من أسماء العرب الذي يجتمع فيه الضمتان؛ مثل: الحلم والعقب"¹¹.

ثم مضى الفراء يسوّغ قاعدته، غير منكر أن تعطى الكلمتان المنفصلتان حكم الكلمة الواحدة، ولكنه في هذه المرة، حمّله على التوهّم؛ توهّم الكلمتين كلمة واحدة، وسهل له هذا التوهّم كثرة الكلام بهما، أضف إلى ذلك أنّ في اللغة مثلاً مفردة تلقتي والظاهرة موضع التوهّم. قال: "ولا تُنكرن أن يجعل الكلمتان كالواحدة إذا كثر بها الكلام. ومن ذلك قول العرب: بأبا، إنّما هو: بأبي، الياء من المتكلم ليست من الأب؛ فلما كثر بها الكلام توهّموا أنّها حرف واحد، فصيّروها ألفاً على مثال: حبلَى وسكرَى؛ وما أشبهه من كلام العرب"¹².

وقد أشار سيبويه إلى إبدال ياء المتكلم ألفاً، إلا أنّ هذه الإشارة كانت في باب المنادى المضاف إلى الياء، والعلّة عنده أنّ الألف أخف من الياء¹³.

ومثال قلب ياء المتكلم ألفاً قلبها في المنادى المضاف إلى هذه الياء، كقولهم: يا غلاماً، يا حسرتاً، بل إنهم يقلّبون هذه الياء تاءً مفتوحةً مشبعةً، نحو: يا أبتاً¹⁴.

2. أشار النحاة إلى أنّ اللغة الفصيحة أنّ تختلف كاف الخطاب، اللاحقة باسم الإشارة، لاختلاف أحوال المخاطب تذكيراً، وتأنياً، وإفراداً، وتثنيةً، وجمعاً. وقد ورد في اللغة خلاف ذلك، فأفردت الكاف مفتوحةً، في الأحوال كلّها، وخوطبت الجماعة بما يخاطب به المفرد، ووقف الفراء على ذلك في أثناء تفسيره قول الله تبارك وتعالى: ﴿ذَلِكَ يُوعِظُ بِهِ﴾¹⁵، وفسّر الظاهرة في ضوء التوهّم، توهّم أنّ الكاف من بنية الكلمة، وليست للخطاب. قال: "وقوله: ﴿ذَلِكَ يُوعِظُ بِهِ﴾ ولم يقل ذلكم، وكلاهما صواب. وإنّما جاز أن يخاطب القوم ب (ذلك)؛ لأنّه حرف، قد كثر في الكلام، حتّى توهّم بالكاف أنّها من الحرف، وليست للخطاب، ومن قال: (ذلك)، جعل الكاف منصوبة، وإن خاطب امرأة أو امرأتين أو نسوة. ومن قال: (ذلكم) أسقط التوهّم". وأمّا في خطاب سائر الأسماء، فلا يصحّ توهّم أنّ الكاف جزء من هذه الأسماء، لكونها ضمائر، كقولك للمرأة: غلامك فعل ذلك، " لا يجوز نصب الكاف، ولا توحيدها في الغلام؛ لأنّ الكاف، ههنا، لا يتوهّم أنّها من الغلام"¹⁶.

¹⁰ الفاتحة الآية 2. قراءة كسر الدال واللام هي قراءة الحسن البصري ورؤية، وضّم الدال واللام هي قراءة إبراهيم بن أبي عبلة، كما في: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ص 1.

¹¹ الفراء: معاني القرآن 4.3/1.

¹² الفراء: معاني القرآن 4/1.

¹³ سيبويه: الكتاب 210/2.

¹⁴ ينظر: الأزهرى: شرح التصريح 178/2.

¹⁵ البقرة الآية 232.

¹⁶ الفراء: معاني القرآن 149/1.

وقد أشار غيرُ الفراءِ إلى إفرادِ الكافِ مفتوحةً في أحوالِ الخطابِ كُلِّها، وذكرَ أنَّ ذلكَ واحدةٌ من ثلاثِ لغاتٍ في هذه الكافِ¹⁷، وعليه فحملَ الظاهرةَ على أنَّها لغةٌ لبعضِ العربِ، أولى من تفسيرِها في ضوءِ توهمِ أنَّ الكافَ من بنيةِ الكلمةِ، وليستَ للخطابِ.

3. وقفَ الفراءُ على قولهِ تعالى: ﴿ تَاللَّهِ ﴾¹⁸، فذكرَ أنَّ العربَ لا تقولُ: تالرحمنِ، ولا يجعلونَ مكانَ الواوِ تاءً إلا في اسمِ الله عزَّ وجلَّ. والعلَّةُ، كما يرى، أنَّ الواوِ " أكثرُ الأيمانِ مجرى في الكلامِ؛ فتوهموا أنَّ الواوِ منها، لكثرةِها في الكلامِ، وأبدلوها تاءً، كما قالوا: التُّراثُ، وهو من ورثَ، وكما قال: ﴿ رُسُلَنَا تَتَرَى ﴾¹⁹ وهي من المواترةِ، وكما قالوا: التُّخمةُ، وهي من الوخامةِ²⁰. فالفراءُ يجعلُ التاءَ في القسمِ محتصةً بلفظِ الجلالةِ فقط، وبدلاً من الواوِ، وأنَّ هذا الإبدالَ يمثُلُ إبدالها تاءً في نحو: تراثُ، وما شابهه، ولكن لما كانت الواوُ في (واللهِ)، تنفصلُ من اسمِ الله، والواوُ في تراثُ، لا تنفصلُ؛ لأنَّها فاءُ الكلمةِ، وإبدال الواوِ تاءً يكونُ في الكلمةِ الواحدةِ، توهموا أنَّ الواوِ في (واللهِ) جزءٌ من الكلمةِ، وسهلَ هذا التوهمَ كثرةُ (واللهِ) في كلامِهِم.

والغريبُ أنَّ يذكرَ الفراءُ أنَّ العربَ لا تدخلُ التاءَ على غيرِ اسمِ الله، فلا تقولُ: تالرحمنِ، وقد حكى عنهم بعضهم إدخالها على غيرِ اسمِ الله، كقولِهِم: تالرحمنِ، وتحياتك، وتربي، كما حكى الأخفشُ دخولها على الربِّ، كقولِهِم: تربُّ الكعبةِ²¹.

وتبعَ الفراءُ بعضَ التحاةِ في جعلِ الواوِ أصلاً للتاءِ، معتاداً بأنَّ الواوِ تدخلُ على كلِّ ظاهرٍ مُقسمٍ به، في إشارةٍ إلى أنَّ تاءَ القسمِ، لا تدخلُ إلا على اسمِ الله تعالى، في سعةِ الكلامِ، وأنَّ دخولها على غيره شاذٌّ²². وذكرَ السَّهيليُّ أنَّ التاءَ أصلٌ بنفسِها²³، وذهبَ الزمخشريُّ إلى أنَّ الباءَ أصلٌ حروفِ القسمِ، والواوُ بدلٌ منها، والتاءُ بدلٌ من الواوِ، وأنَّ التاءَ فيها زيادةٌ معنَى، هو التعجبُ²⁴.

وذكرَ ابنُ هشامٍ أنَّ التاءَ حرفٌ جرٌّ، معناه القسمُ، ويختصُّ بالتعجبِ، وبالدخولِ على لفظِ الجلالةِ²⁵. وليسَ هناكُ، في اعتقادي، ما يمنعُ جوازَ دخولِ التاءِ على الربِّ والرحمنِ ونحوِ ذلكَ، ممَّا وردَ عن العربِ؛ قياساً عليه، وما يمنعُ عدَّ الباءِ والواوِ والتاءِ أصولاً، لضعفِ الدليلِ على أنَّ التاءَ بدلٌ من الواوِ والواوُ بدلٌ من الباءِ.

4. يذكرُ النحويُّونَ أنَّ اللهمَّ من الأسماءِ الخاصَّةِ بالنداءِ سماعاً، وأنَّ أصله لفظُ الجلالةِ، آخرُهُ ميمٌ مشدَّدةٌ، فيها خلافٌ²⁶، وأنَّه يجوزُ قطعُ همزتهِ في النداءِ، إذا طرحتِ الميمُ، فيقالُ: يا الله.

وقد ناقشَ الفراءُ ذلكَ، وبسَطَ القولَ فيه في (معاني القرآنِ)، وفسَّرَ قطعَ الهمزةِ في ضوءِ التوهمِ، ورأى أنَّ الألفَ، لما كانت لا تسقطُ من الكلمةِ، توهمُ من همزها أنَّها من بناءِ اللفظِ، وأصلٌ من أصولِهِ. قال: " ومن العربِ من يقولُ إذا طرَحَ الميمُ: يا الله، ويا الله اغفر لي، فيهمزونَ ألفها، ويحذفونها. فمن حذفها، فهو على السَّبيلِ؛ لأنَّها ألفٌ مثلُ الحارثِ من الأسماءِ. ومن همزها توهمُ أنَّها من الحرفِ، إذ كانت لا تسقطُ منه"²⁷.

¹⁷ المرادي: الجني الداني ص 92.

¹⁸ يوسف الآية 73.

¹⁹ المؤمنون الآية 44.

²⁰ الفراء: معاني القرآن 51/2. وقد أشار المرادي في (الجني الداني ص 57) إلى أنَّ تاءَ القسمِ بدلٌ من الواوِ، من غيرِ عزوه للفراءِ، وذكرَ أنَّ بعضهم استضعفَ لعدمِ الدليلِ على صحته.

²¹ المرادي: الجني الداني ص 57، والسيوطي: مع الهوامع 235/4.

²² المرادي: الجني الداني ص 57.

²³ الحلبي: الدر المصون 528/6.

²⁴ الزمخشري: الكشاف 576/2.

²⁵ ابن هشام: مغني اللبيب ص 157.

²⁶ ينظر في هذا الخلاف: أبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة رقم 47، 341/2.

²⁷ الفراء: معاني القرآن 204/1. وينظر: ابن منظور: لسان العرب 470/13 أله.

ولعلَّ الفراءَ تبعَ في هذا التأصيلِ سيبويه، الذي أشارَ إلى ما أشارَ إليه الفراءُ بعددًا، قال: "واعلمَ أنَّه لا يجوزُ لك أن تُناديَ اسمًا فيه الألفُ واللامُ البتة، إلاَّ أنهم قد قالوا: يا اللهُ اغفرْ لنا، وذلك من قِبَلِ أنَّه اسمٌ يلزمُه الألفُ واللامُ لا يُفارقانه، وكثُرَ في كلامهم، فصارَ كأنَّ الألفَ واللامَ فيه بمنزلةِ الألفِ واللامِ التي من نفسِ الحروفِ"²⁸.

وقد اعتمدَ ابنُ العربيُّ والسَّهيليُّ على قطعِ همزةِ لفظِ الجلالةِ في النداءِ، لتقويةِ مذهبهما في أنَّ الألفَ واللامَ من نفسِ الكلمةِ، وأنَّ الهمزةَ فيه وصلتْ لكثرةِ الاستعمالِ²⁹.

ويمكنُ لنا أنْ نحملَ قطعَ الهمزةِ، لا على توهّمِ أصالتها، وأنما من بناءِ اللفظِ، وإنما على تمكِينِ المُنَادِي من مَدِّ صَوْتِهِ، إذ لولا القطعُ، لما تمكَّنَ من ذلك، ولقال: يالله، كما يقالُ في بعضِ اللهجاتِ المعاصرةِ. وقد يكونُ في عدمِ قطعها، مما يمكنُ أنْ يُعدَّ نظيرًا للفظِ الجلالةِ، في لزومِ حرفِ التعريفِ، في الغالبِ، كالَّذِي والَّتِي والَّذِينَ؛ ما يُعزِّزُ ما ذهبنا إليه، وينفي أنْ يكونَ قطعها في لفظِ الجلالةِ، لكونها ملازمةً له.

وإذا كانَ الفراءُ قد فسَّرَ قطعَ همزةِ يا اللهُ في ضوءِ التوهّمِ، فقد رَكَنَ إليه أيضًا أبو الهيثمِ الرَّازِي³⁰ لتفسيرِ حذفِ الألفِ واللامِ مِنَ (اللَّهُمَّ) في قولِ الشَّاعِرِ:

لأهْمَ أَنْتَ تَجْبِرُ الكَسِيرَا أَنْتَ وَهَبْتَ جِلَّةَ جُرْجُورَا

فقد ذكَّرَ أبو الهيثمِ أنَّ (اللَّهُمَّ) لَمَّا كَانَ مُسْتَعْمَلًا جَارِيًا فِي كَلَامِ النَّاسِ، تَوَهَّمُوا أَنَّهُ إِذَا حُذِفَتِ الألفُ واللامُ مِنَ اللهِ، كَانَ الباقِي (لاه)، فَقَالُوا: اللَّهُمَّ³¹. وَذَكَرَ آخَرُونَ أَنَّ حَذْفَ الألفِ واللامِ مِنَ اللَّهُمَّ شاذٌّ³²، لا يجوزُ فِي سَعَةِ الكَلَامِ لكونها كَانَتْها من بنيةِ الكلمةِ³³.

وإذا كانتْ هذه المباحثةُ، والتي قبلها، قد كشفتنا وأشارتنا إلى بعضِ خصائصِ لفظِ الجلالةِ في العربيَّةِ، كجوازِ ندائه بـ (يا) مباشرةً، ودخولِ الميمِ المشدَّدةِ عليه، وقطعِ ألفه في النداءِ، ودخولِ حرفِ القسمِ (التاءِ) عليه، فقد يكونُ من المناسبِ أنْ نذكرَ أيضًا أنَّ الأصلَ أنْ يرسمَ هكذا (الإلاه)، بناءً على أنَّ الأصلَ فيه (إلاه)، على وَزْنِ (فَعَالٍ)، فحُذِفَتِ الهمزةُ تخفيفًا؛ لكثرةِ استعماله، وألْقِيَتْ كسرتها على لامِ التعريفِ، فصارَ (إِلاه)، فالتقى لامانِ مُتحرِّكانِ، فأدغمتِ الأولى في الثانيةِ، فقالوا: اللهُ³⁴.

(2) إضمارُ الموصولِ:

أجازَ الفراءُ إضمارَ الاسمِ الموصولِ وبقاءَ صلته. فقد أجازَ في (بينك) في قوله تعالى: ﴿ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ ﴾³⁵ النَّصْبَ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ؛ "يتوهَّمُ أنَّه كانَ فِرَاقَ ما بَيْنِي وَبَيْنِكَ"³⁶، وتفسيرُ هذا أنَّ الفراءَ تَوَهَّمَ وجودَ الاسمِ الموصولِ (ما)، وأنَّ المصدرَ (فِرَاقُ) مضافٌ إليه. والَّذِي سَهَّلَ لَهُ هذا اعتمادهُ على قراءةِ عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ قوله تبارك وتعالى: ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ ما بَيْنَكُمْ ﴾³⁷، بإثباتِ الموصولِ (ما) ونصبِ (بينكم)³⁸. ونقلَ عنه النحاسُ أنَّه أجازَ تنوينَ (فِرَاقُ)³⁹، ونصبَ (بيني وبينك) على الظرفِ، من غيرِ أنْ يُشيرَ إلى توهّمِ وجودِ الموصولِ ما⁴⁰.

²⁸ سيبويه: الكتاب 195/2.

²⁹ السهيلي: نتائج الفكر في النحو ص 51. وينظر: الروض الأنف 1/260.

³⁰ أبو الهيثمِ الرَّازِي، إمامٌ لغويٌّ، مات سنة 276 هـ. ينظر: السيوطي: بغية الوعاة 2/329.

³¹ ابن منظور: لسان العرب 467/13 (أله).

³² السيوطي: همع الموامع 3/64.

³³ سيبويه: الكتاب 195/2.

³⁴ ينظر: ابن منظور: لسان العرب 467/13 (أله). وفي أصله وزجه أقوالٌ أخرى. ينظر: أبو حيان: البحر المحيط: 1/15.

³⁵ الكهف الآية 78.

³⁶ الفراء: معاني القرآن 2/156.

³⁷ الأنعام الآية 94.

³⁸ الفراء: معاني القرآن 1/345. 346. وينظر: 218/3، وابن منظور: لسان العرب 62/13. 63 بين.

وإذا كان الفراء هاهنا قد أجاز حذف الموصول وإبقاء صلته، وأكد في غير موضع من (معاني القرآن)⁴¹، فقد أنكر ثعلب⁴² وأهل البصرة ذلك؛ لأن الموصول والصلة اسم واحد، ومحال أن يُحذف أول الاسم، ويترك آخره، وما ظاهره كذلك، فمؤول على تقدير موصوف محذوف، أو محمول على الضرورة الشعرية⁴³.

وأيد جماعة من النحاة الفراء في جواز حذف الموصول وإبقاء صلته، منهم أبو بكر الأنباري⁴⁴، والأخفش وابن مالك⁴⁵، والرضي⁴⁶، وهو ما أذهب إليه، قياساً على حذف بعض أحرف اللفظ الواحد، واستناداً إلى ما في كلام العرب والقرآن من مواضع محمولة على حذف الموصول وإبقاء الصلة، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ ﴾⁴⁷، وقوله: ﴿ آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ ﴾⁴⁸، وقول حسان:

أَمَّنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءُ

وقول الشاعر:

مَا الَّذِي دَابَّهُ احتياطٌ وحزمٌ وهوأه أطاع يستويان

أي: إلا من له مقام، والذي أنزل، ومن يمدحه، والذي أطاع هواه⁴⁹.

(3) إعراب عضين وبابها، ولغات وبابها:

1. وقف الفراء على قوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ ﴾⁵⁰، وقرّر أنّ (عضين)، وبابها، مما كان منقوصاً ثلاثياً، فحذفت لامه، رفعها بالواو، ونصبها وخفضها بالياء، ثم ذكر أنّ من العرب من يُخالف، فيجعلها بالياء على كلّ حال، ويعرب نونها بالحركات، وأشار إلى أنّ هذه اللغة كثيرة في أسد وتميم وعامر. وقد اتكأ الفراء على توهم أصالة الواو، وأنها على وزن فُعول، لتفسير جواز إعراب هذه النون بالحركات، والوقوف على علته، ومنع مثل هذا الإعراب في غير المنقوص، مما انتهى بالياء والنون، كالصالحين، والمسلمين، وما أشبهه، إذ لا يُتوهم فيه، ما يُتوهم في عضين، وبابها. قال: " وإمّا جاز ذلك في هذا المنقوص، الذي كان على ثلاثة أحرف، فنقصت لامه، فلما جمعوه بالنون، توهموا أنّه فعول، إذ جاءت الواو، وهي أو جمع، ف وقعت في موضع الناقص، فتوهموا أنّها الواو الأصلية، وأنّ الحرف على فُعول، ألا ترى أنّهم لا يقولون ذلك في الصالحين، والمسلمين، وما أشبهه"⁵¹.

ولم يكن الفراء متفرداً سباقاً إلى القول بجواز إعراب عضين وبابها، مما حذفت لامه بالحركات، فقد سبقه شيخه الكسائي⁵²، وتابعهما من بعد، ثعلب⁵³، وأبو بكر الأنباري⁵⁴.

³⁹ وهي قراءة ابن أبي عملة. ينظر: الرمحشيري: الكشاف 495/2، وأبو حيان: البحر المحيط 152/6.

⁴⁰ أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 468/2.

⁴¹ الفراء: معاني القرآن 271/1، 294، 384، و 156/2، 264، 311، و 218/3.

⁴² ثعلب: مجالس ثعلب ص 445.

⁴³ ينظر: ابن السراج: الأصول في النحو 179. 177/2، والاسترابادي: شرح الكافية 60/2، 61، والأزهري: شرح التصريح 144/1، والسيوطي: مع المعاني 305/1، 306.

⁴⁴ الأنباري: المذكر والمؤنث ص 666 . 667.

⁴⁵ ابن هشام: معني اللبيب ص 815.

⁴⁶ الاسترابادي: شرح الكافية 267/2.

⁴⁷ الصفات الآية 164.

⁴⁸ العنكبوت الآية 46.

⁴⁹ وينظر: ابن هشام: معني اللبيب ص 815 . 816.

⁵⁰ الحجر الآية 91.

⁵¹ الفراء: معاني القرآن 92/2 . 93. وينظر: البغدادي: خزنة الأدب 412/3.

⁵² ابن عقيل: المساعد 55/1.

⁵³ ثعلب: مجالس ثعلب 265/1.

⁵⁴ الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء 309/1 . 310.

وقد منع كثير من النحاة إعراب عِضِينَ، وبإيه بالحركات، وخصُّوا ذلك بالشَّعر، وأجازهُ آخرون في الجمع السالم مُطلقاً⁵⁵.

2. وأما لغات وبائها، فقد قرَّر الفراء أن تكون تأوها خفصاً في النصب والخفض، ثم أجاز أن تُعرب هذه التاء. وهي تاء الجمع. بالنصب والخفض، كقول الشاعر:

إذا ما جلاها بالأيام تحيرت
ثباتاً عليها ذها وكتباتها

واعتل لهذا الجواز بالتوهم؛ توهم أن التاء هاء التانيث، وأن الألف قبلها أصل، وهي لام الكلمة، وأن مثلها فعلة، واشترط أن يكون الجمع، قد نقص من لامه، وإن كان تاماً ك (الصالحات)، أو قد نقص من أوله، ك (لدات) فلا يجوز فيه ذلك، إلا أن يغلط الشاعر في النقص من أوله، فيقول: رأيت لداتك⁵⁶.

وقد أجاز غير واحد من النحويين، كالكسائي، وهشام بن معاوية الضرير⁵⁷ معاملة لغات مُعاملة الصحيح الآخر في الإعراب، ورجحه ابن هشام، لورود السماع به⁵⁸، كقراءة بعضهم ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتَ﴾⁵⁹، بل إن ثعلباً ذكر أن ذلك لغة⁶⁰، وفي قول ابن جني: "لأنهم قد كانوا قادرين على أن يفتحوا التاء فيقولوا: رأيت الهندات، فلم يفعلوا ذلك مع إمكانه"⁶¹ ما يفصح عن قبوله مثل هذه المعاملة.

(4) زيادة الباء في خبر ما:

ذكر الفراء أن الباء تستعمل في خبر (ما)، وأن أهل الحجاز لا يكادون ينطقون إلا بها، نحو: ما هذا برجل، فلما حذفوها، أحبوا أن يكون لها أثر فيما خرجت منه، فنصبوا بحذف حرف الخفض؛ لأن حروف الخفض منتصبات الأنفس، فلما ذهبت أبقت خلفها منها، وأن أهل نجد يتكلمون بالباء، وغير الباء، فإذا أسقطوا الباء، رفعوا، وهو أقوى الوجهين. هذا إذا لم يتقدم الخبر على الاسم، وأما إذا تقدم الخبر فيجب رفعه، لأنه لا يحسن دخول الباء في الخبر، فيقبح أن يقال: ما بقائم أخوك؛ "لأنها إنما تقع في المنفي إذا سبق الاسم". ثم وقف على ما ورد في كلام العرب، مخالفاً لما قرَّر، والباء فيه قد دخلت على ما ولي (ما)، كقول الشاعر:

أما والله أن لو كنت حراً
وما بالحر أنت ولا العتيق

فحمله على توهم ما في (لا) في (ما)، وقد أدخلت العرب الباء فيما ولي (لا)، كقوله:

من شاربٍ مريحٍ بالكأس نادمني
لا بالحضور ولا فيها بسيار

وتفسير ذلك أنه لما حسن في (ليس) أن يقدم الخبر، وتدخل الباء، نحو ليس بقائم أخوك؛ لكونها فعلاً يقبل الضمير، جاز ذلك في (لا)؛ لأنها أشبهت بليس من (ما)، "ألا ترى أنك تقول: عبد الله لا قائم ولا قاعد، كما تقول: عبد الله ليس قاعداً ولا قائماً، ولا يجوز عبد الله ما قائم ولا قاعد، فافتقراً هاهنا. ولو حملت الباء على (ما)، إذا وليها الفعل، توهم فيها ما توهمت في (لا)، لكان وجهاً"⁶².

⁵⁵ البغدادي: خزنة الأدب 412/3. 413.

⁵⁶ الفراء: معاني القرآن 93/2.

⁵⁷ ينظر: ابن عقيل: للمساعد 56/1، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 419/1، والكسغراوي: الموي في النحو الكوفي ص 11. 12.

⁵⁸ ابن هشام: شرح للمحة البدرية 247/1.

⁵⁹ النحل الآية 57. ولم تبيّن موطن هذه القراءة فيما عدت إليه من كتب القراءات.

⁶⁰ الأزهرى: شرح التصريح على التوضيح 80/1.

⁶¹ ابن جني: الخصائص: 111/1.

⁶² الفراء: معاني القرآن 43/2. 44. وينظر 139/3، والبغدادي: خزنة الأدب 133/2.

وإذا كان الفراء والكوفيون ذهبوا إلى أن (ما) الحجازية لا تعمل شيئاً في الاسم والخبر، وأن الاسم باقٍ على رفعه، قبل دخولها عليه، وأن الأصل في الخبر أن يكون مسبوقةً بحرف الخفض، وهو الباء، ولما سقط ترك أثرًا، وهو النصب؛ فإن البصريين ذهبوا إلى أن (ما) ترفع الاسم وتنصب الخبر، وردوا تعليل الكوفيين، بأن الباء في نفسها مكسورة، غير مفتوحة⁶³.

(5) جواز الرفع في باب الاشتغال:

أجاز الفراء في قوله تعالى: ﴿ وَالخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ ﴾⁶⁴ الرفع من وجهين، وحمل أحدهما على التوهم، أي أنه لما كان يجوز في الأنعام الرفع ويصلح، توهمت أنها مرفوعة، فرفعت الخيل والبغال والحمير، عطفًا عليها. قال: "... والآخر أن يتوهم أن الرفع في الأنعام قد كان يصلح، فتردها على ذلك، كأنك قلت: والأنعام خلقها، والخيل والبغال على الرفع"⁶⁵. والرفع قراءة ابن أبي عبلة، على أنها مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير: مخلوقة، أو معدة لتركيبتها⁶⁶.

(6) تابع اسم إن بعد مجيء الخبر:

وقف الفراء على قوله تعالى: ﴿ أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ * الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ ﴾⁶⁷، وذكر أن (الذين) في موضع رفع⁶⁸ نعت لـ (أولياء)، بعد خبر إن، ومائله بالإبتاع في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ ﴾⁶⁹، وقوله: ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْدِفُ بِالْحَقِّ عِلْمَ الْغُيُوبِ ﴾⁷⁰، كما ذكر أنه يجوز في كل ذلك النصب على الإبتاع لاسم إن، أو على تكرير إن. ثم شرع يعلل رفع تلكم النعوت الواقعة بعد أخبار إن، فوجد أن العرب إنما رفعنها؛ لأنهم رأوا أن الخبر مرفوعاً⁷¹، فتوهموا أن صاحبه مرفوع في المعنى. لأنهم لم يجدوا في تصريف المنصوب اسماً منصوباً وفعله مرفوع. فرفعوا النعت⁷².

وكلام الفراء ينبئ عن أن العرب ترفع نعت اسم (إن)، بعد مجيء الخبر، في مثل: إن محمدًا قائم الظريف؛ وحمل هذا الرفع على توهم أن صاحب الخبر (المبتدأ) مرفوع في المعنى؛ لأن الخبر مرفوع. وكأن الفراء يريد أن يكون هذا المرفوع نعتاً على موضع اسم (إن)، وهو في هذا التوجيه يخالف شيخه الكسائي، الذي يذهب إلى أن (الظريف) نعت للمكني المضمير في (قائم)، وذلك ما يمنعه هو؛ لأنه يمنع نعت المكني بالظاهر، لشهرة المكني وتعريفه⁷³.

وذكر عدد من النحاة، ممن وقفوا على آرائهم، أنه يجوز أن يكون (الذين) مرفوعاً، من غير أن يحمل أحد منهم رفعه على أنه نعت لـ (أولياء)، أو على التوهم. فأجازوا رفعه على أنه مبتدأ وخبره (لهم البشرية)، أو خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هم الذين، أو خبر ثانٍ لـ (إن)، أو على البديل من موضع (أولياء)⁷⁴.

(7) العطف على التوهم:

⁶³ الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 19، 167/1. وينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 2م106، والاسترأبادي: شرح الكافية 268/1.

⁶⁴ النحل الآية 8.

⁶⁵ الفراء: معاني القرآن 97/2. ووجه الرفع الثاني أن تكون مرفوعة على الاستئناس. وينظر: أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 392/2.

⁶⁶ ينظر: الحلبي: الدر المصون 7/195، وأبو حيان: البحر المحيط 5/476.

⁶⁷ يونس الآيتان 62، 63.

⁶⁸ وفي نصب الذين أقوال أخرى. هي أنه بدل من اسم (إن)، أو مفعول به على المدح بإضمار أعني. ينظر: الرخشي: الكشاف 2/243، والأنباري: البيان في غريب إعراب

القرآن 1/416. وأجاز بعضهم جرّ على الموضع بدلاً من المضمير في (عليهم). ينظر: العكبري: التبيان في إعراب القرآن 2/679.

⁶⁹ ص الآية 64.

⁷⁰ سبأ الآية 48.

⁷¹ بناء على أن (إن) واسمها في محل رفع. ينظر: العكبري: التبيان في إعراب القرآن 2/1071.

⁷² الفراء: معاني القرآن 1/471.

⁷³ ينظر في هذا الخلاف: الجبالي: الخلاف النحوي الكوفي ص 352.

⁷⁴ ينظر في هذه الأقوال: أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 2/260، والرخشي: الكشاف 2/243، والأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن 1/416، والعكبري: التبيان في

إعراب القرآن 2/679، والحلي: الدر المصون 6/232.

الأصلُ في العطفِ العطفُ على اللفظِ، وفيهِ قِسْمَانِ آخَرَانِ؛ أحدهما العطفُ على المحلِّ، والثاني العطفُ على التَّوهُمِ، أو على المعنى، وهو موضوعُ هذه المباحثَةِ.

1 . من العطفِ المحمولِ على التَّوهُمِ لدى الفراءِ توجيهُ جرِّ (السَّلاسلِ) في قولِ الله تعالى: ﴿ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلاسلُ يُسْحَبُونَ ﴾ * في الحَمِيمِ ⁷⁵ . ووجهُ الجرِّ عندهُ توهُمٌ إدخالِ حرفِ الجرِّ (في) على (الأغلالِ)، وليسَ على إضمارِ الخافضِ؛ لأنَّ الخافضَ عندهُ لا يعملُ مضمراً. قال: " ترفعُ السَّلاسلُ والأغلالُ ⁷⁶ ، ولو نصبتَ السَّلاسلَ، وقلت: يسحبون ⁷⁷ ، تريد: يسحبون سلاسلهم في جهنم. وذكر الكليُّ عن أبي صالحٍ عن ابنِ عباسٍ أنَّه قال: وهم في السَّلاسلِ يسحبون؛ فلا يجوزُ خفضُ السَّلاسلِ، والخافضُ مضمراً؛ ولكن لو أنَّ متوهمًا قال: إنما المعنى إذ أعناقهم في الأغلالِ وفي السَّلاسلِ يسحبون، جازَ الخفضُ في السَّلاسلِ على هذا المذهب ⁷⁸ .

وتبعَ الفراءُ عددٌ من النُّحاةِ والمفسرينَ في حملِ جرِّ السَّلاسلِ على التَّوهُمِ، منهم الزخشي ⁷⁹ وابنُ عطية، وذكر أبو حيان أنَّ القراءةَ بجرِّ (السَّلاسلِ) قراءةُ فرقةٍ منهم ابنُ عباسٍ. ولعلَّ ما يسنِّدُ مذهبَ الفراءِ أنها في مُصحفِ أبي ⁸⁰ . وخالفه آخرونَ منهم الزَّجاجُ، الذي جعلَ حرةً بإضمارِ (في) والمعنى: إذ الأغلالُ في أعناقهم وفي السَّلاسلِ ⁸¹ . وهو وجهٌ منعهُ الفراءُ كما سبق، وغلطه أبو جعفرِ النَّحاسُ؛ لأنَّ تقديره يؤوُلُ إلى: يسحبون في الحميمِ والسَّلاسلِ، فتكونُ السَّلاسلُ معطوفةً على الحميمِ، ولا يجوزُ أحدٌ من النُّحاةِ نحو: مررتُ وزيدٍ بعمرو ⁸² ، وضعيفٌ عندَ الأنباريِّ؛ لأنَّه يصيرُ المعنى: الأغلالُ في الأعناقِ والسَّلاسلِ، ولا معنى للأغلالِ في السَّلاسلِ. وأضافَ الأنباريُّ أنَّ جرَّهُ عطفًا على (الحميمِ) ضعيفٌ جدًا؛ " لأنَّ المعطوفَ المجرورَ لا يتقدَّمُ على المعطوفِ عليه، وقد يجيءُ التقدُّمُ للضرورةِ في المرفوعِ، وفي المنصوبِ أقلُّ منه، ولمَّ يجيءُ ذلكُ في المجرورِ، ولمَّ يجزه أحدٌ ⁸⁵ .

2 . ومن العطفِ المحمولِ على التَّوهُمِ أيضًا عندَ الفراءِ جوازُ نصبِ (مُستأنسينَ) في قوله تعالى: ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرٍ نَاطِرِينَ إِنَاهُ وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا وَلَا مُسْتَأْنِسِينَ لِحَدِيثٍ ﴾ ⁸⁴ . وقفَ الفراءُ على (مُستأنسينَ) في هذه الآية، وأجازَ فيه ثلاثةَ أوجهٍ من الإعرابِ.

الأوَّلُ أن يكونَ معطوفًا على ناظرينَ، فيكونُ مجرورًا مثلهُ، كما تقولُ: كنتُ غيرَ قائمٍ ولا قاعدٍ. وهذا الوجهُ ذكره جميعُ مَنْ تعرَّضَ لتوجيهِ الآيةِ ⁸⁵ . والوجهُ الثاني أن يكونَ منصوبًا معطوفًا على حالٍ محذوفةٍ هي وعاملها. قال: " ويكونُ نصبُ مُستأنسينَ على فعلٍ مضمراً، كأنَّه قال: فادخلوا غيرَ مُستأنسينَ، ويكونُ معَ الواوِ ضميرُ دخولٍ؛ كما تقولُ: قمَّ ومطيعًا

⁷⁵ غافر الآية 71، و 72.

⁷⁶ ووجهُ رفعِ العطفِ على (الأغلالِ)، والخبرُ (في أعناقهم)، ويجوزُ أن يكونَ مبتدأً الخبرُ إمَّا محذوفٌ، والتقدير: السَّلاسلُ في أعناقهم، وحذفَ لدلالةِ الأوَّلِ عليه، وجملةُ (يسحبون) حالٌ من الضميرِ في الجارِّ، أو جملةٌ استئنافيةٌ، وإمَّا يكونُ الخبرُ (يسحبون) والعائدُ محذوفٌ، تقديره: يسحبون كما. ينظر: العكبري: التبيان في إعراب القرآن 1122/2.

⁷⁷ وهذه قراءةُ ابنِ عباسٍ أيضًا. ينظر: أبو جعفر النَّحاس: إعراب القرآن 42/4.

⁷⁸ الفراء: معاني القرآن 11/3.

⁷⁹ الزخشي: الكشاف 436/3.

⁸⁰ أبو حيان: البحر المحيط 475/7.

⁸¹ الزجاج: معاني القرآن وإعرابه 378/4.

⁸² النَّحاس: إعراب القرآن 42/4.

⁸³ الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن 334/2.

⁸⁴ الأحزاب الآية 53.

⁸⁵ ينظر: الأخفش: معاني القرآن 443/2، وأبو جعفر النَّحاس: إعراب القرآن 323/3، والزخشي: الكشاف 271/3، وأبو حيان: البحر المحيط 247/7، والعكبري: التبيان

في إعراب القرآن 1061/2، والبيضاوي: تفسير البيضاوي 383/4.

لأبيك⁸⁶. وهو وجهٌ أشار إليه جماعةٌ من النحاة، منهم أبو حيان، الذي أشار إليه من غير عزو، قال: "وقيل: ثمَّ حالٌ محذوفةٌ، أي لا تدخلوها أجمعين، ولا مُستأنسين، فيعطفُ عليه"⁸⁷.

وأما الوجهُ الثالثُ، موضوعُ هذه المباحثة، فهو أن يكونَ (مُستأنسينَ) في موضعِ نصبٍ على توهمٍ أن يكونَ معطوفاً على (غيرِ) تابعاً له. ووجدَ الفراءُ في الفصلِ بينَ (مُستأنسينَ) و (غيرِ) ما يُسوِّغُ النصبَ على التوهمِ. ثمَّ قرَّرَ قاعدةَ الإتيانِ على التوهمِ في مثلِ هذا، فقال: "كُلُّ معنىٍ احتملَ وجهينِ، ثمَّ فرقتَ بينهما بكلامٍ، جازَ أن يكونَ الآخرُ مُعرباً بخلافِ الأوَّلِ. من ذلك قولك: ما أنتَ مُحسنٌ إلى من أحسنَ إليك ولا مُجملاً، تنصبُ الجملَ وتخفضُهُ؛ الخفضُ على إتيانِهِ المحسنِ، والنصبُ أن توهمَ أنك قلت: ما أنتَ محسنا. وأنشدني بعضُ العربِ:

وَلَسْتُ بِذِي نَيْرَبٍ فِي الصَّدِيقِ وَمَنَاعَ خَيْرٍ وَسَبَّاحَا

وَلَا مَن إِذَا كَانَ فِي جَانِبِ الْعَشِيرَةِ وَأَعْتَابَهَا

وأنشدني أبو القمقام:

أَجِدُّكَ لَسْتَ الدَّهْرَ رَائِي رَامَةً وَلَا عَاقِلٍ إِلَّا وَأَنْتَ جَنِيْبٌ

وَلَا مُصْعِدٍ فِي المُصْعِدِينَ لِمَنْعَجٍ وَلَا هَابِطًا مَا عِشْتُ هَضْبَ شَطِيبِ

وينشدُ هذا البيتُ:

مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشْرٌ فَأَسْجَحُ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا

وينشدُ (الحديدا) خفضاً ونصباً⁸⁸.

والتوهمُ الذي رمى إليه الفراءُ، هو أن يكونَ مُستأنسينَ بالجرِّ، معطوفاً على (غيرِ) المنصوبِ، على توهمٍ أنه منصوبٌ مثله. وهذا الوجهُ أشار إليه عددٌ من النحويين من غير أن يذكروا أنه من التوهمِ، وظاهرُ عباراتهم، أنه من العطفِ على اللفظ. قال الأَخْفَشُ: "وقال: ﴿وَلَا مُسْتَأْنِسِينَ﴾، فعطفه على (غيرِ) فجعله نصباً"⁸⁹. وقال: أبو جعفر النحاس: "في موضعِ نصبٍ عطفاً على (غيرِ)"⁹⁰. وقال أبو حيان: "... أو معطوفٌ على (غيرِ) فهو منصوبٌ، أي: لا تدخلوها لا ناظرين ولا مُستأنسين"⁹¹. والذي أُلجأَ إليه الفراءُ إلى حملِ الظاهرةِ على التوهمِ أن الأصلُ أن يكونَ إعرابُ التابعِ مثلَ إعرابِ متبوعه، ولكن لما كان المتبوعُ (غيرِ) منصوباً، والتابعُ (مُستأنسينَ) مجروراً، جازَ عطْفُ المجرورِ على المنصوبِ، على توهمٍ أنه منصوبٌ مثله، وليس مجروراً، كما يجوزُ: لستَ مُحسناً إليَّ ولا مُجملاً. والذي سهل. في نظرِ الفراءِ. مثل هذه المخالفةِ بين إعرابِ التابعِ والمتبوعِ الفصلِ بينهما.

والمشهورُ عندَ أغلبِ النحاةِ أن العطفَ على المحلِّ أو الموضعِ شيءٌ، نحو: لستَ مُحسنٌ إليَّ ولا مُجملاً، بنصبِ (مُجملاً) عطفاً على محلِّ (مُحسنٍ)، وهو النصبُ⁹²، وأنَّ العطفَ على التوهمِ شيءٌ آخرٌ، نحو: لستَ مُحسناً إليَّ ولا مجملٍ، بخفضِ (مُحسنٍ) على توهمٍ أنك أدخلتَ الباءَ في خبرِ ليس، لكثرةِ دخولها هاهنا⁹³، ولكن يلاحظُ أنَّ الفراءَ قد خلطَ بينهما، وجعلَ الظاهرتين شيئاً واحداً سماهُ توهمًا، وأجازَهُ فيهما معاً، سواءً أكانَ التابعُ منصوباً، والمتبوعُ مجروراً، أم العكسُ.

⁸⁶ الفراء: معاني القرآن 348/2.

⁸⁷ أبو حيان: البحر المحيط 247/7. وينظر أيضاً: الرمحشري: الكشاف 271/3، وأبو حيان: البحر المحيط 247/7، والبيضاوي: تفسير البيضاوي 383/4.

⁸⁸ الفراء: معاني القرآن 347/2-348.

⁸⁹ الأَخْفَشُ: معاني القرآن 443/2.

⁹⁰ أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 323/3.

⁹¹ أبو حيان: البحر المحيط 247/7.

⁹² ينظر: سيبويه: الكتاب 67. 66/1، و 174. 175، و 306، والحلواني: الواضح في النحو والصرف "قسم النحو" ص 365.

⁹³ سيبويه: الكتاب 101. 100/3، والحلواني: الواضح في النحو والصرف "قسم النحو" ص 365.

ويشترط التحاة لصحة جواز عطف التوهم في المحرور دخول ذلك العامل المتوهم، وصحة المعنى، قال سيبويه: " ومثله

قول زهير:

بدا لي أي لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً

لما كان الأول تستعمل فيه الباء، ولا تُعبرُ المعنى، وكانت مما يلزم الأول نوهها في الحرف الآخر، حتى كأنهم قد تكلموا بها في الأول⁹⁴. وليس التحاة جميعاً متفتحين على جواز هذا الضرب من عطف التوهم، فالمبردُ منعه وأنكره⁹⁵؛ لأنَّ حرف الجرِّ محال أن يُحذف⁹⁶.

ثم إنَّ عطف التوهم في المحرور عندهم قسمان؛ القسم الأول حسنٌ لكثرة دخول ذلك العامل هناك، كالذي ورد في باب ليس، وباب ما المشبهة بها، وباب إضافة الوصف إلى معموله، كقوله:

فظلَّ طهاة اللحم ما بين منضجٍ صفيفٍ شواءٍ قديرٍ مُعجلٍ

بخفض قديرٍ على توهم أن الصفيفَ محرورٌ بالإضافة، لجواز إضافة الوصف إلى معموله⁹⁷.

والقسم الثاني ليس بحسنٍ لقلَّة دخول ذلك العامل، كقول الشاعر:

وما كنتُ ذا نيربٍ فيهمُ ولا مُنمِشٍ فيهمُ مُنمِلُ

بخفضٍ مُنمِشٍ على توهم دخول الباء في خبر كان. وهذا ليس بحسنٍ عندهم؛ لقلَّة دخول الباء على خبر كان، بخلاف دخولها على خبري ليس وما⁹⁸.

ولعله من المفيد أن يُشارَ هاهنا إلى أنَّ من التحويين من أثبت عطف التوهم في الاسم المرفوع. فأبو حيان عدَّ نحو: ما قام غيرُ زيدٍ وعمروٌ من عطف التوهم، وهو عند غيره مرفوعٌ عطفًا على معنى زيدٍ، أي ما قام إلا زيدٌ وعمرو⁹⁹، وابن هشام، أثبتهُ أيضًا، مُستندًا إلى حكم سيبويه على قول العرب: " إثمُ أجمعونَ ذاهبونَ، وإثكُ وزيدٌ ذاهبانٌ"¹⁰⁰، بأنَّ ذلك غلطٌ منهم، وذكر أنَّ مراد سيبويه بالغلط هو ما عبرَ عنه غيره بالتوهم، مُستأنسا بإنشاد سيبويه¹⁰¹ قول الشاعر:

بدا لي أي لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً¹⁰²

وردَّ ابن هشام تفسير ابن مالك أنَّ مراد سيبويه بالغلط الخطأ؛ مُدكرًا أنَّه متى جُوز الخطأ على العرب زالت الثقة بكلامهم، وامتنع أن تُثبت النوادر، لإمكان أن يُقال في كلِّ نادرة: إنَّ قائلها غلطٌ¹⁰³.

⁹⁴ سيبويه: الكتاب 29/3. وينظر أيضًا: ابن هشام: مغني اللبيب ص 619.

⁹⁵ البغدادي: خزنة الأدب 140/2.

⁹⁶ المبرد: المقتضب 347/2. 348.

⁹⁷ ابن هشام: مغني اللبيب ص 600. ويجوز جره على الجوار. وينظر: الفراء: معاني القرآن 390/1.

⁹⁸ ابن هشام: مغني اللبيب ص 620، وابن منظور: لسان العرب 360/6 تمش. والتيرب والمنمش والمنمل معنى واحد هو النمام المفسد ذات البين.

⁹⁹ أبو حيان: ارتشاف الضرب 20/2. 21.

¹⁰⁰ سيبويه: الكتاب 155/2.

¹⁰¹ استشهد سيبويه بالبيت في سبعة مواضع، وبروايتين مختلفتين. ففي (165/1)، رواه بنصب (سابق)، وفي المواضع الآتية رواه بجر (سابق). ففي (306/1) على أن الباء تقع هنا كثيرًا، وفي (155/2) على أن جرَّه غلطٌ، وفي (29/3) على أن الباء منوَّية في الأول؛ لأنَّ الأولَ . مدرك . تستعملُ فيه الباء، ولا تُعبرُ المعنى، وفي (51/3) والتفسير للخليل: على أنهم توهموا أنهم تكلموا بالباء، وفي (100/3)، والتفسير للخليل وله: جرُّ (سابق) لأنَّ " مدرك " قد يدخله الباء، فحائوا بسابق، وكأنهم قد أنشأوا الباء في الأول ... فعلى هذا توهموا هذا، وفي (160/4) على أن جرَّه غلطٌ.

¹⁰² ابن هشام: مغني اللبيب ص 621. 622.

¹⁰³ ابن هشام: مغني اللبيب ص 622.

ومنهم مَنْ أثبتَ عطفَ التَّوهُمِ في الاسمِ المنصوبِ، كالزَّخْشَرِيِّ، الذي وَجَّهَ على ذلكِ قِراءَةَ قولِهِ تعالى: ﴿فَبَشِّرْناها بِإِسْحاقَ وَمِنْ وِراءِ إِسْحاقَ يَعْقوبَ﴾¹⁰⁴ بنصبِ يعقوبَ¹⁰⁵. قال: "كأنَّه قيلَ: ووهبنا لها إسحاقَ ومن وِراءِ إسحاقَ يعقوبَ، على طَريقَةِ قولِهِ:

مشائِمُ لیسُوا مُصلِحینَ عَشرِةً
ولا ناعِبِ إِلَّا بَینَ عَراِمِها¹⁰⁶
وهذا البيتُ¹⁰⁷ ممَّا نَصُّوا على أَنَّهُ من العطفِ على التَّوهُمِ¹⁰⁸.

ومنهم مَنْ أثبتَ عطفَ التَّوهُمِ في الفعلِ مجزوماً، كتوجيهِ الخليلِ جِزْمَ (وَأَكُنْ) في قولِ اللهِ عزَّ وجلَّ: ﴿فَأصَدِّقْ وَأَكُنْ من الصَّالِحینَ﴾¹⁰⁹. قالَ سيويهِ: "وسألتُ الخليلَ عن قولِهِ عزَّ وجلَّ: ﴿فَأصَدِّقْ وَأَكُنْ من الصَّالِحینَ﴾، فقالَ: هذا كقولِ زهيرٍ:

بدا لي أيُّ لستُ مُدركَ ما مضى
ولا سابقٍ شيئاً إذا كانَ جائياً

فإنَّما جرُّوا هذا؛ لأنَّ الأوَّلَ قد بدخله الباءُ، فجاؤوا بالثاني، وكأنَّهم قد أتَبُّوا في الأوَّلِ الباءَ، فكذلكَ هذا لما كانَ الفعلُ الذي قبله قد يكونُ جرماً، ولا فاءَ فيه تكلموا بالثاني، وكأنَّهم قد جرُّوا قبله، فعلى هذا توهُموا هذا¹¹⁰.

وكانَ رضيُّ الدينِ الاسترأباديُّ أحدَ من حملَ جِزْمَ أَكُنْ على التَّوهُمِ، وناظرها أيضاً بقولِ الشاعرِ: بدا لي أيُّ ... البيت. ومن كلامِهِ: "فلَمَّا كانَ فاءَ السَّبِيبةِ بعدَ الطلبِ واقعاً موقعَ المجرُومِ جازَ جِزْمَ المعطوفِ عليه، قالَ تعالى: ﴿فَأصَدِّقْ وَأَكُنْ﴾ ... وهذا الَّذي يُقالُ: إنَّه عطفَ على التَّوهُمِ، كما في قولِهِ: بدا لي ... البيتَ جرُّوا الثانيَ لأنَّ الأوَّلَ قد تدخَّلَ الباءُ، وجرُّوا الثانيَ لأنَّ الأوَّلَ قد يكونُ مجزوماً"¹¹¹.

وقالَ بعضُهم هو عطفٌ على محلِّ فأصَدِّقْ؛ "لأنَّ موضِعَهُ قبلَ دخولِ الفاءِ فيه جِزْمٌ، لأنَّه جوابُ التَّمَنِّي، وجوابُ التَّمَنِّي إذا كانَ بغيرِ فاءٍ ولا واوٍ مجزوماً؛ لأنَّه غيرُ واجبٍ، ففيهِ مضارعةٌ للشرطِ وجوابِهِ، فلذلكَ كانَ مجزوماً، كما يجزَمُ جوابُ الشرطِ؛ لأنَّه غيرُ واجبٍ إذ يجوزُ أن يقعَ، ويجوزُ ألا يقعَ"¹¹². وقد ردَّه ابنُ هشامٍ¹¹³.

ومن ذلكَ أيضاً ما قيلَ في توجيهِ قِراءَةِ قُنيلِ قولِهِ عزَّ وجلَّ: ﴿إنَّه من يَتَّقِي وَيَصْبِرْ فَأَنَّ اللهُ لا يُضِيعُ أَجرَ المُحسِنينَ﴾¹¹⁴، بإثباتِ الياءِ في يَتَّقِي وجِزْمِ يَصْبِرْ. فقد قيلَ: إنَّ يَصْبِرْ مجزومٌ معطوفٌ على يَتَّقِي، على توهُمِ أَنَّ من موصولةٌ متضمَّنةٌ معنَى الشرطِ، بدليلِ وقوعِ الفاءِ في الخبرِ، وأنَّ يَتَّقِي مجزومٌ بها¹¹⁵. وقالوا في توجيهِها أيضاً: إنَّه حَذَفَ الضمَّةَ لئلا تتوالى الحركاتُ، أو نوى الوقفَ عليه، وأجرى الوصلَ مجرى الوقفِ¹¹⁶.
ومنهُ كذلكَ قولُ مَعْدِيكَرَبَ:

¹⁰⁴ هود الآية 71.

¹⁰⁵ مكي: الكشف عن وجوه القراءات السبع 535/1.

¹⁰⁶ الزخشي: الكشف 281/2. وينظر: ابن هشام: مغني اللبيب ص 622.

¹⁰⁷ ويروى هذا البيت أيضاً بنصب ناعب. ينظر سيويهِ: الكتاب 165/1.

¹⁰⁸ أبو حيان: ارتشاف الضرب 333/3.

¹⁰⁹ المنافقون الآية 10. وهذه قِراءة غير أبي عمرو. ينظر: مكي: الكشف عن وجوه القراءات السبع 322/2.

¹¹⁰ سيويهِ: الكتاب 100/3 . 101.

¹¹¹ شرح الكافية 267/2.

¹¹² مكي: الكشف عن وجوه القراءات السبع 323/2.

¹¹³ ابن هشام: مغني اللبيب ص 620.

¹¹⁴ يوسف الآية 90.

¹¹⁵ أبو حيان: البحر المحيط 343/5، وابن هشام: مغني اللبيب ص 621.

¹¹⁶ العكبري: التبيان في إعراب القرآن 744/2.

دَعْنِي فَأَذْهَبْ جَانِبًا يَوْمًا وَأَكْفِكَ جَانِبًا

على أنه عطف أكفك على فأذهب، على توهم سقوط الفاء؛ لأنه قد يكون مجزومًا لو لم تكن الفاء موجودة¹¹⁷.
ومن الشحاة من أثبت عطف التوهم في الفعل منصوبًا. ومن ذلك توجيه قراءة بعضهم قوله عز وجل: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ
فِيْدُهُنَا﴾¹¹⁸. فقد وجه نصب تدهنوا على توهم أنه نطق بأن، أي ودوا أن تدهنوا، ولا يجيء هذا الوجه¹¹⁹ إلا إذا جعلت لو
مصدرية بمعنى أن¹²⁰.

ومن ذلك أيضًا نصب أطلع في قراءة حفص وآخرين قوله عز وجل: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ الْأَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ
﴿عطفًا على توهم أن (أبلغ)، وهو خبر لعل، كان منصوبًا بأن، فكثيرًا ما يقتزن خبر لعل بأن في الشعر، وقليلًا في النثر¹²¹.
وأورد العكبري وجهين لنصب أطلع؛ الأول على جواب الأمر، أي: إن تب لي أطلع، والثاني على جواب لعل، إذ كان في معنى
التمني¹²³.

ومن عطف التوهم في الفعل المنصوب على مذهب البصرية نحو: لأزمنك أو تعطيني حقي، وما تأتينا فتحدثنا، ولا
تأكل سمكًا وتشرب لبنًا، ونحوه مما يكون فيه أن والفعل المنصوب في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم في الكلام
السابق¹²⁴.

وعلى الرغم من كثرة العطف على التوهم وفشوه في كلام العرب جعله بعضهم غلطًا¹²⁵، ونص آخرون على أنه لا
ينقاس، إلا أنهم في الوقت نفسه ندبوا أنفسهم إلى الأخذ به إن وقع شيء من ذلك في كلام العرب، وأمكن تخرجه عليه¹²⁶.

(8) الجزم على التوهم:

وقف الفراء على قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ
شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾¹²⁷، وذكر أنه يجوز رفع (نعبد)، وما بعدها من العطف، "على نية: تعالوا
نتعاقد لا نعبد إلا الله؛ لأن معنى الكلمة القول، كأنك حكيت تعالوا نقول لا نعبد إلا الله". وهو بهذا الوجه يلغي عمل (أن)،
وكأنه يعدها تفسيرية، أو زائدة، وإن لم يصرح بذلك، وفي كلتا الحالتين يرتفع الفعل، وما بعده مما عطف عليه.
وذكر الفراء أيضًا أنه يجوز (ولا نشرك)، و (ولا يتخذ)، بالجزم. ووجه الجزم التوهم؛ توهم أنه ليس في أول الكلام (أن)،
جزمت العطف لصالح على التوهم؛ لأن الكلام مجزوم؛ لو لم تكن فيه (أن)؛ كما تقول: تعالوا لا نقل إلا خيرًا¹²⁸. وبناء على
هذا التوجيه ف (أن) زائدة، متوهم سقوطها، لا عمل لها، والفعل بعدها مجزوم ب (لا) الناهية.

¹¹⁷ الاسترابادي: شرح الكافية 2/267، والبغدادي: خزنة الأدب 3/664، وابن يعيش: شرح المفصل 56/7.

¹¹⁸ القلم الآية 9.

¹¹⁹ يراجع هذا الوجه في: المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني ص 287.

¹²⁰ أبو حيان: البحر المحيط 8/309، وابن هشام: مغني اللبيب ص 623.

¹²¹ غافر الآيتان 36 و 37.

¹²² ابن هشام: مغني اللبيب ص 623. وينظر: أبو حيان: البحر المحيط 8/94.

¹²³ العكبري: التبيان في إعراب القرآن 2/1120.

¹²⁴ ابن هشام: مغني اللبيب ص 623 وما بعدها، وأبو حيان: البحر المحيط 8/94.

¹²⁵ ابن يعيش: شرح المفصل 7/57.

¹²⁶ أبو حيان: البحر المحيط 7/466، وينظر 2/290.

¹²⁷ آل عمران الآية 64.

¹²⁸ الفراء: معاني القرآن 1/220.

وهذان التوجيهان ذكرهما الزجاج، ووجههما عنده واحد، وهو أنّ (أن) تفسيريّة، بمعنى (أي)، لا عمل لها، فيكون المعنى مع الرفع: أي لا نعبُد إلا الله، ومع الجزم: لا نعبُد، "على جهة النهي، والمنهي هو الناهي في الحقيقة، كأنهم نهبوا أنفسهم" ¹²⁹.
ومنع أبو جعفر النحاس جزم (نعبُد) على توهم سقوط أن في أول الكلام؛ "لأن التوهم لا يحصل منه شيء"، وذكر أنه، وفق مذهب سيويه، يجوز جزم (نعبُد)، وما بعده، على أن تكون (أن) تفسيريّة، بمعنى (أي)، وتكون (لا) جازمة، وأما الرفع فله وجهان عند النحاس؛ أحدهما أنّ (أن) تفسيريّة، والثاني أنّها مخففة من الثقيلة، والتقدير: أنه لا نعبُد، كقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ ¹³⁰.

وليس ببعيد عندي أن يحمل الجزم على أنّ (أن) تجزم الفعل، كما أنّ (لم) تنصبه، كقراءة ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ ¹³¹، وذلك لغة لبني صباح من ضبة، يجزمون ب (أن) ¹³²، كما ينصبون ب (لم) ¹³³.

(9) خفض ما بعد حتى:

قرّر الفراء أنّ ل (حتى) ثلاثة معان في الأسماء. الأول وجوب خفض ما بعدها، كأن يقع بعدها اسم، وليس قبلها اسم، يعطف عليه ما بعدها، نحو: ﴿تَمَتُّعُوا حَتَّى حِينٍ﴾ ¹³⁴، أو أن يقع بعدها اسم، والاسم الذي قبلها غير مُشاكل له، ليصح العطف عليه، نحو: أضمن القوم حتى الأربعاء، والمعنى الثاني أن يكون ما قبلها من الأسماء عدداً يكثر، ثم يأتي بعد ذلك الواحد، أو العدد القليل من الأسماء؛ فإن كان ما بعد (حتى) قد وقع عليه من الخفض والرفع والنصب، ما قد وقع على ما قبل (حتى)، فيجوز فيه الخفض، والإتياع لما قبل (حتى)، كقولك: قد ضرب القوم حتى كبيرهم، وحتى كبيرهم. والمعنى الثالث أن يكون ما بعدها لم يصبه شيء، مما أصاب ما قبلها، وحينئذٍ أوجب الفراء خفض الاسم، ومنع غيره، كقولك: هو يصوم النهار حتى الليل ¹³⁵.

ثم وقف الفراء بعد ذلك على رفع كليب وخفضه في قول الفرزدق:

فيا عجباً حتى كليبٌ تسبني
كأن أباهاً نهشل أو مجاشع

فوصف رفعه بالجوذة، وإن لم يكن قبله اسم، وحمل خفضه على التوهم. وتفسير ذلك أنّ "الأسماء التي تصلح بعد حتى منفردة، إنما تأتي من المواقيت، كقولك: أقم حتى الليل. ولا تقول: أضرب حتى زيد؛ لأنه ليس بوقت؛ فلذلك لم يحسن إفراد زيد وأشباهه، فرفع بفعله، فكأنه قال: يا عجباً أتسبني اللئام حتى يسبني كليباً. فكأنه عطفه على نية الأسماء. والذين خفضوا، توهموا في كليب ما توهموا في المواقيت، وجعلوا الفعل كأنه مستأنف بعد كليب؛ كأنه قال: قد انتهى بي الأمر إلى كليب، فسكت، ثم قال: تسبني" ¹³⁶.

والذي أجزأ الفراء إلى القول بالتوهم في تفسير الخفض أنه ليس قبل (حتى) اسم مجرور ليصح العطف عليه، وأنّ (حتى) ليست بمعنى إلى، إذ ليس ما قبلها مفرداً من جنس ما بعدها. وهذا ما جعل البغدادي يُحيل جواز الخفض، ولا يُجيز إلا الرفع ¹³⁷.

(10) إجراء الضمير على ما هو له:

¹²⁹ الزجاج: معاني القرآن وإعرابه 426. 425/1.

¹³⁰ أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 384/1. والآية 89 طه.

¹³¹ الشرح الآية 1. وهي قراءة أبي جعفر. ينظر: أبو حيان: البحر المحیط 487/8.

¹³² ابن هشام: معني اللبيب ص 45.

¹³³ ابن هشام: معني اللبيب ص 365.

¹³⁴ الذاريات الآية 43.

¹³⁵ الفراء: معاني القرآن 137. 136/1.

¹³⁶ الفراء: معاني القرآن 138/1.

¹³⁷ البغدادي: خزنة الأدب 141/4.

الأصل في عود الضمائر أن تجري على ما هي له، ويُطابق الفعل فاعله في التذكير والتأنيث في العرف والعادة، ولكن هذه المطابقة ليست واجبة في العربية على الدوام. فكثيراً ما يتفسخ المجال في العربية للخروج على ذلك، فيُدكّر الفعل، وفاعله مؤنث، ويؤنث، وفاعله مذكّر. وقد وقف الفراء على مظاهر عديدة، ممّا لم يقع فيها التطابق بين الفعل، والفاعل من جهة، وبين الضمير، وما يعود إليه من جهة أخرى، وناقش المسألة بإسهاب¹³⁸، وشطّر الحديث فيها ثلاثة أشرطة. الشطر الأول إذا وقع الفعل قبل الفاعل، كقوله تعالى: ﴿زَيْنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾¹³⁹. والشطر الثاني إذا وقع الفعل بعد ما هو فاعل في المعنى، وعاد منه ضمير غير مطابق للاسم المتقدم، كقول الشاعر¹⁴⁰:

فإن تعهدي لأمرئٍ لمةً نَ الحوادثِ أزرى بها

فقال: أزرى بها، ولم يقل: أزرين بها، ولا أزرث بها، والمتقدم، وهو الحوادث، جمع. وذكر الفراء أنّ الحوادث، وإن كانت جمعاً، فهي بمعنى الحدثان، فيكون الضمير عائداً إلى المعنى؛ لأنّ الحدثان واحد مذكّر¹⁴¹.

والشطر الثالث، وهو ما يعنينا في هذه المباحثة؛ لكونه محمولاً على التوهم، إذا كان المتقدم جمعاً، وعاد إليه ممّا بعده مكثي، غير مطابق له، كقول الراجز:

مثل الفِراخِ نَتَقَتْ حَواصِلُهُ

فقال: حواصله، ولم يقل: حواصلها. أقول: لقد أجاز ذلك الفراء، وحمله على التوهم، ووجه جوازه عنده، أنّه روعي في عود الضمير اللفظ، وليس المعنى. وتفسير ذلك أنّ الفِراخ، وإن كان جمعاً، فإنّ صورته اللفظية تُشبه صورة المفرد كالكتاب والحجاب، وأنّه جمع مكسر، لم يُبن على واحده؛ ولما كان الأمر كذلك ساع فيه توهم الواحد. قال معقّباً على الرجز السابق: "وإنما ذكر؛ لأنّ الفِراخ جمع لم يُبن على واحده، فجاز أن يُذهب بالجمع إلى الواحد"¹⁴². وقد كانت عبارته، كما نقلها عنه ابن منظور، أدل على حمل المسألة على التوهم. جاء في (اللسان) نقلاً عن الفراء معلقاً على قول الحطّية:

لِرُغْبِ كَأَوْلَادِ الْقَطَا رَاثَ خَلْفُهَا عَلَى عَاجِزَاتِ التُّهْضِ حُمُرِ حَواصِلُهُ

"الهاء ترجع إلى الرغب دون العاجزات، التي فيه علامة الجمع؛" لأنّ كلّ جمع بُني على صورة الواحد، ساع فيه توهم الواحد، كقول الشاعر:

مثل الفِراخِ نَتَقَتْ حَواصِلُهُ

لأنّ الفِراخ ليس فيه علامة الجمع، وهو على صورة الواحد، كالكتاب والحجاب"¹⁴³.

وأما إذا كان الجمع، قد بُني على صورة واحده، كأن يكون أحد جمعي السلامة؛ المذكر والمؤنث، فلا يجوز توهم الواحد، ووجبت المطابقة، وامتنع أن يجري الضمير على غير ما هو له. قال معلقاً على قول الشاعر:

ألا إنّ جيرانَ العشيّةِ رائِحُ دَعَتُهُمْ دَواجِ مِنْ هَوَى وَمَنَازِحُ

"فقال: رائِح، ولم يقل رائِحون؛ لأنّ الجيران قد خرج مخرج الواحد من الجمع، إذ لم يُبن جمعه على واحده. فلو قلت: الصالحون، فإنّ ذلك لم يُجز؛ لأنّ الجمع منه قد بُني على صورة واحده. وكذلك الصالحات نقول، ذاك غير جائز؛ لأنّ صورة الواحدة في

¹³⁸ الفراء: معاني القرآن 130. 125/1.

¹³⁹ البقرة الآية 212.

¹⁴⁰ البيت من المقارب، وهو للأعشى في ديوانه ص 171. وروايته فيه: فإن تعهدي ولي لمةً فإن الحوادث الوى تما

¹⁴¹ وينظر: ابن منظور: لسان العرب 132/2 (حدث).

¹⁴² الفراء: معاني القرآن 130/1.

¹⁴³ ابن منظور: لسان العرب 87/9 (خلف).

الجمع، قد ذهب عنه توهمُ الواحدة، ألا ترى أنَّ العربَ تقولُ: عندي عشرونَ صالحونَ، فيرفعونَ، ويقولونَ: عندي عشرونَ جياداً، فينبصونَ الجياداً؛ لأنَّها لم تُنَّ على واحدِها، فذهبَ بها إلى الواحدِ، ولم يُفعلْ ذلكَ بالصالحينَ" ¹⁴⁴.

ومما يَعدُّ شاهداً. مما ذكره الفراء. على جوازِ عودِ الضميرِ مذكراً على جمعِ التكسيرِ، قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسَقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾ ¹⁴⁵، فقال: (بطونه)، ولم يُقل: (بطونها). ومثل ذلك قول الشاعر:
وَلَا تَذَهَبَنَّ عَيْنَاكَ فِي كُلِّ شَرْمَحٍ طُوَالٍ فَإِنَّ الْأَقْصَرِينَ أَمَارِزُهُ
فقال: (أمازرة)، ولم يُقل: (أمازهم) ¹⁴⁶.

(11) اجتماع الشرط والقسم:

إذا دخلت لامُ القسمِ على الجزاءِ صيرَ فعلَ الشرطِ ماضياً، واقترنَ جوابُ الجزاءِ بما يقتضيه به جوابُ اليمينِ؛ إمَّا بلامٍ، وإمَّا ب (لا)، وإمَّا ب (ما)، وإمَّا ب (إن). وإذا جاءَ مضارعاً جازَ ذلكَ وجازَ جزمُهُ عندَ الفراءِ، نحو: لئنَ تقمَ أقم، ومعنى هذا أنَّ الفراءَ جوازُ أنْ يُجعلَ الجوابُ . سواءً أكانَ فعلَ الشرطِ ماضياً أم مضارعاً . للشرطِ لا لليمينِ، وإنَّ تقدُّمَ اليمينِ، فيستغنى بجوابِ الشرطِ عن جوابِ القسمِ. وقد وقفَ الفراءُ على بعضِ ما وردَ عن العربِ من ذلك، ممَّا وقعَ فيه جوابُ الشرطِ مضارعاً مجزوماً، وفعلَ الشرطِ ماضياً، وهو قوله:

لئنَ كانَ ما حَدَّثْتَهُ اليَوْمَ صادقاً
أصمُّ في نهارِ القَيْظِ للشمسِ باديها
وَأَرْكَبُ حِمَاراً بَيْنَ سَرْجٍ وَفَرَوَةٍ وَأَعْرِ مِنْ الخَاتَامِ صغرى شماليا

وقول الأعرشي:

لئنَ مُنبتَ بنا عن غبِّ مَعْرَكَةٍ لا تُلْفنا من دماءِ القومِ نَنْفَلُ

فبدا هذا للفراءِ مخالفاً للوجهِ الذي ينبغي أنْ يكونَ عليه الكلامُ، ولكنَّ هذه المخالفةَ مبررةً بتوهمِ إغاءِ لامِ اليمينِ، كأنَّها لكثرةُ لزومِها (إن) الشرطيَّةَ صارتَ بمنزلةِ (إن). قالَ معقِّباً على الشعرِ السابقِ: " فألقى جوابَ اليمينِ من الفعلِ، وكأنَّ الوجهَ في الكلامِ أنْ يقولَ: لئنَ كانَ كذا لا تينك، وتوهمَ إغاءِ اللامِ كما قالَ الآخرُ:

فَلَا يَدْعُنِي قَوْمِي صَرِيحاً لِحُرَّةٍ لئنَ كُنْتُ مَقْتولاً وَيَسْلُمُ عامرُ

فاللامُ في (لئن) ملغاةٌ، ولكنها كثرت في الكلامِ حتَّى صارتَ بمنزلةِ (إن)... وقالَ الأعرشي: ... فحزَمَ (لا تُلفنا)، والوجهُ الرُّفْعُ، كما قالَ اللهُ تعالى: ﴿لئنَ أُخْرِجُوا لا يَخْرُجُونَ﴾ ¹⁴⁷، ولكنه لما جاءَ بعدَ حرفِ ينوي به الجزمُ، صيرَ جزمًا جواباً للمجزومِ، وهو في معنى رُفْعٍ ¹⁴⁸.

وكانَ الفراءُ قد ناقشَ الظاهرةَ نفسَها بعداً، من غيرِ أنْ يحمِلَها على التوهمِ، وذكرَ أنَّ الشاعرَ ربَّما جزمَ ب (لئن)؛ لأنَّها "

إنَّ التي يجازى بها، زيدتَ عليها لامٌ" ¹⁴⁹.

ومما يَعدُّ شاهداً على جعلِ الجوابِ للشرطِ، لا للقسمِ، قولُ الشاعرِ:
لئنَ كانتِ الدنيا عليَّ كما أرى تباريحَ من ليلي فللموتِ أروحُ

¹⁴⁴ الفراء: معاني القرآن 130/1.

¹⁴⁵ النحل الآية 66.

¹⁴⁶ الفراء: معاني القرآن 130. 129/1. وينظر: ابن منظور: لسان العرب 498/2 (شرمح)، و 173/5 (مزر). والشرمح من الرجال: القوي الطويل.

¹⁴⁷ الحشر الآية 12.

¹⁴⁸ الفراء: معاني القرآن 67/1.

¹⁴⁹ الفراء: معاني القرآن 130/2. 131.

ووقف ابن هشام على رأي الفراء في إجازة أن يُجاب الشرط مع تقدّم القسم عليه، وردّه، وذهب إلى أن اللام في النصوص السابقة زائدة، وليست هي اللام الموطّئة للقسم، إذ لو كانت هي، لم يُجب إلا القسم¹⁵⁰. وذهب بعضهم إلى أن حزم الجواب فيما سبق ضرورةً شعرية¹⁵¹. وتبع الفراء ابن مالك في جواز جعل الجواب للشرط مع تقدّم القسم¹⁵².

(12) إضافة الشيء إلى نفسه:

من الأصول الثابتة عند الفراء جواز إضافة الشيء إلى نفسه، إذا اختلف اللفظان، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُو حَقُّ الْبَقِينِ﴾¹⁵³، وقوله: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾¹⁵⁴، فإذا اتفقا امتنعت العرب عن الإضافة، فلم تقل: هذا حقُّ الحقِّ، ولا يقينُ اليقين. ووجه جواز ذلك أن العرب يتوهّمون أنه إذا اختلف المتضايقان في اللفظ اتحما مختلفان في المعنى¹⁵⁵.

ومحال إضافة الشيء إلى نفسه عند البصريين؛ "لأنّ معنى الإضافة في اللغة ضمُّ شيءٍ إلى شيءٍ، فمحال أن يضمَّ الشيءُ إلى نفسه"¹⁵⁶، أو "لأنّ الإضافة إنما يُرادُ بها التعريفُ والتخصيصُ، والشيءُ لا يتعرّفُ بنفسه"¹⁵⁷.

(13) تذكير أيّ وكلتا:

ذكر الفراء أن العرب تُجيز في أيّ التذكير والتأنيث، والمعنى التأنيث، وجعل منه قوله عزّ وجلّ: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾¹⁵⁸، وقوله: ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ﴾¹⁵⁹، وأنه يجوز في الكلام: بأية أرض، وفي آية صورة، كما ذكر أيضاً أنه يجوز تذكير الفعل، إذا جاء بعدها، وإن كانت هاء التأنيث مدخلةً فيها، فيجوز في آيتها قالت ذلك، أن تقول: أيتها قال ذلك، وفسرّه في ضوء التوهّم؛ توهّم سقوط هاء التأنيث، إذ جاز إدخالها في ﴿بأيّ أرضٍ تموتُ﴾. وذكر كذلك أنّ العرب تفعل ذلك أيضاً في كلتا، وأنه يجوز أن يُقال للثنتين: كلاهما وكلتاها، مُتَّجِماً بقول الفرزدق:

كلا عقيبهِ قد تشعبَ رأسها
من الضربِ في جنبيّ ثفالٍ مُباشِرٍ¹⁶⁰

ومما يعدُّ شاهداً على جواز تذكير (كلتا) قول الشاعر:

بمّثُ بقرى الزينبينِ كليهما
إليكِ وقرى خالدٍ وحبيبٍ¹⁶¹

وذكر ابن عصفور أنّ تذكير (كلتا) من تذكير المؤنث حملاً على المعنى للضرورة، فكأنّه قال في البيت الثاني: بقرى الشخصين¹⁶². ويمكن لنا أن نحمل ذلك على أنه استغنى بكليهما عن كليهما، كما يستغنى ب (ترك) عن (ودع)، وهو مذهب ابن مالك¹⁶³.

(14) مجيء الواو بعد إلا:

¹⁵⁰ ابن هشام: معني اللبيب ص 311 .312.

¹⁵¹ البغدادي: خزنة الأدب 4/435، والأزهري: شرح التصريح 2/254.

¹⁵² السيوطي: همع المواع 4/253.

¹⁵³ الواقعة الآية 95.

¹⁵⁴ يوسف الآية 109.

¹⁵⁵ الفراء: معاني القرآن 1/330.

¹⁵⁶ أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 3/198.

¹⁵⁷ أبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة رقم 61.

¹⁵⁸ لقمان الآية 34.

¹⁵⁹ الانفتار الآية 8.

¹⁶⁰ الفراء: معاني القرآن 2/142 .143. والثفال: البعير البطيء.

¹⁶¹ الأنباري: المذكر والمؤنث ص 673.

¹⁶² ابن عصفور: المقرب 1/239. وينظر: الأشموني: شرح الأشموني 2/85.

¹⁶³ الأشموني: شرح الأشموني 2/84.

ذكر النحاة أنَّ الواو تأتي زائدةً للتأكيد في الجملة، بعد إلا، وأنَّ الكلام يصحُّ إن كانت فيه أو لم تكن¹⁶⁴. وقد نصَّ الفراء على مواضع مجيء الواو بعد إلا، كما نصَّ على المواضع التي لا تصحُّ إلا بطرح الواو، وقرَّر ابتداءً أنَّ الكلام في النكرة إذا كان تامًّا، فإنه يصحُّ بالواو وبغيرها، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾¹⁶⁵، وقوله في موضع آخر: ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مِنْذَرُونَ ﴾¹⁶⁶، ومثله بنحو قولك: ما رأيتُ أحدًا إلا وعليه ثياب، أو إلا عليه ثياب، وذكر أنَّ ذلك جائز في "كلِّ اسمٍ نكرةٍ جاء خبره بعد إلا، والكلام في النكرة تام"، وأمَّا إن كانت النكرة معمولةً لناقص، كظنٍّ وأخواتها، وكانَ وأشبهها، وإنَّ وأخواتها، فلا يصحُّ الكلام إلا بطرح الواو، نحو: ما أظنُّ درهماً إلا كافيك، ولا يصحُّ: إلا وهو كافيك؛ لكون الظنِّ بحاجة إلى شيتين، وأنَّ الاعتراض بالواو يصير الظنَّ كالمكتفي باسم واحد. واستثنى الفراء من هذه النواقص ليس، وأجازَ فيها خاصةً أن يكونَ الكلام بالواو وبطرح الواو؛ فأجاز: ليسَ أحدٌ إلا وله معاش، أو إلا له معاش، والمسوغُ هو التوهُّم؛ توهُّمُ تمامِ الكلام "بليسَ ومجرى نكرة، ألا ترى أنَّك تقول: ليسَ أحدٌ، وما من أحدٍ فجازَ ذلك فيها، ولم يجزَ في أظنُّ، ألا ترى أنَّك لا تقول: ما أظنُّ أحدًا"¹⁶⁷.

وما ذهب إليه الفراء من جواز إثبات الواو مع ليس خاصةً، على توهُّم تمام المعنى بها وبالنكرة، يؤوَّل إلى صحَّة نحو: ليسَ أحدٌ، كلامًا تامًّا مُفيدًا في السَّعة، ومعنى هذا أنه يجيز أن يقرن خبرها الجملة بالواو تشبيهاً بالجملة الحالية، وأن يحذف هذا الخبر بلا قرينة. وهاتان مسألتان مختلفان فيهما¹⁶⁸.

أمَّا حذف خبرها، فمن النحاة من أجازَه في الضرورة الشعرية، كقول الشاعر:

ألا يا ليلَ ويحكِ خبرينا فأما الجودُ منكِ فليسَ جودُ

أي ليسَ فليسَ جودٌ موجودًا. ومنهم من أجازَه اختيارًا بشرط أن يكونَ اسمها نكرةً عامَّةً، نحو: ليسَ أحدٌ، أي: هنا، وذكر السيوطي من هؤلاء الفراء وابن مالك.

وأما اقتراح خبرها الجملة بالواو حملاً على الحالية، فذلك جائز عند الأخفش، وابن مالك، كقوله:

ليسَ شيءٌ إلا وفيه إذا ما قابلته عينُ البصيرِ اعتبار

والجمهور منعوا ذلك وأنكروه، وتأوَّلوه؛ إمَّا على حذف الخبر ضرورةً، والجملة حالٌ، أو على زيادة الواو¹⁶⁹.

(15) زيادة لكن في جواب لَمَّا:

ذكر الفراء أنَّ العربَ ربَّما أدخلتُ لكنَّ على جواب لَمَّا، وجعل منه أن يقول الرجل: لَمَّا شتمني لكنَّ أثب عليه. واعتلَّ لجوازه بتوهُّم أنَّ ما قبلَ لكنَّ فيه جواب لَمَّا، والكلام بلكنَّ مستأنف. قال معلقًا على قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَهَرَهُمْ بِجَهَارِهِمْ جَعَلَ السَّقَايَةَ ﴾¹⁷⁰: "جواب". وربَّما أدخلت العربُ في مثلها الواو، وهي جوابٌ على حالها؛ كقوله في أول السورة: ﴿ فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَأَجْمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ فِي غِيَابَةِ الْجَبِّ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ ﴾¹⁷¹، والمعنى. والله أعلم: أوحينا... ومثله في الكلام: لَمَّا أتاني وأثب عليه، كأنه

¹⁶⁴ الهروي: الأزهية في علم الحروف ص 238.

¹⁶⁵ الحجر الآية 4.

¹⁶⁶ الشعراء: الآية 208.

¹⁶⁷ الفراء: معاني القرآن 83/2.

¹⁶⁸ ينظر في هذا الخلاف: أبو حيان: ارتشاف الضرب 94/2، والسيوطي: همع الوامع 84/2 . 85.

¹⁶⁹ وينظر: الشنقيطي: الدرر اللوامع 86/1.

¹⁷⁰ يوسف الآية 70.

¹⁷¹ يوسف الآية 10.

قال: وثبت عليه. وربما أدخلت العرب في جواب لما لكن. فيقول الرجل: لما شتمني لكن أثب عليه، فكأنه استأنف الكلام استئنافاً، وتوهم أن ما قبله فيه جوابه¹⁷².

فالفراء هاهنا في سياق بحثه عن جواب ل (لما) في قولهم: لما شتمني لكن أثب عليه، تحتل عبارته وجهين: الأول أن لكن حرف استدراك واستئناف، والجواب محذوف، على توهم أن ما قبلها دل عليه، وكأن التقدير: لما شتمني فعلت كذا وكذا. لكن وثبت عليه، وامتنع أن يكون: أثب عليه، هو الجواب؛ لما يترتب عليه من القول بزيادة لكن؛ لأن الذي يقع زائداً هاهنا هو الواو¹⁷³، إلا أن يحمل ذلك على توهم زيادتها، كما تزداد الواو، والتقدير: لما شتمني وثبت عليه، وذلك الوجه الثاني الذي قد يكون مراداً من عبارة الفراء.

وذكر النحاة، على خلاف بينهم، أن جواب (لما) يكون فعلاً ماضياً مثبتاً، أو فعلاً ماضياً منفيّاً، أو فعلاً ماضياً مقروناً بالفاء، أو فعلاً مضارعاً مثبتاً، أو فعلاً مضارعاً منفيّاً ب (لم)، أو جملة اسمية مقرونة بالفاء أو مقرونة بإذا الفجائية، أو محذوفاً¹⁷⁴.

(16) إدخال إما على أو والعكس:

الأصل عند الفراء ألا تدخل (إما) على (أو)، أو تدخل (أو) على (إما)، وذكر أن العرب ربما فعلت ذلك، فيقولون: عبد الله إما جالس أو ناهض، ومنه قراءة أبي: ﴿وَإِنَّا وَإِيَّاكُمْ لِمَا عَلَى هُدَىٰ أَوْ فِي ضَلَالٍ﴾¹⁷⁵، بوضع (أو) في موضع (إما)، ويقولون: عبد الله يقوم وإما يقعد، وقال الشاعر:

تَهَاضُ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَا بِأَمَوَاتٍ أَلَمْ خَيَالُهَا

بوضع (وإما) موضع (أو)، وذكر أن العلة في ذلك هي تآخي (إما) و (أو) في المعنى على التوهم، وأن هذا التوهم يكاد يكون سائغاً إذا طالت الكلمة بعض الطول، أو فرقت بينهما بشيء، هنالك يجوز التوهم؛ كما تقول: أنت ضارب زيد ظالمًا وأخاه؛ حين فرقت بينهما ب (ظالم) جاز نصب الأخ، وما قبله مخفوض¹⁷⁶.

ويتبدى من كلام الفراء أن الأصل أن تكرر (إما)، وأنه يجوز استعمال (أو) بدلاً من الثانية، وأنه قد تنفرد (إما)، من غير أن تذكر (إما) قبلاً، وتكون، حينئذ، بمعنى (أو)، وأن ما ورد من ذلك قليل، بدليل قوله: "وربما فعلت العرب ذلك".

ويتكئ الفراء؛ لتبرير هذا التبادل بين (أو) و (إما) في الاستعمال، على أمرين. الأول أن كلتا الأداتين تكون بمعنى الشك، والإباحة، والتخيير، والإجماع¹⁷⁷، ولما كان الأمر كذلك، جاز توهم ما في إحداها في الأخرى، فتستعمل (أو) مع (إما)، والمراد بها (إما)، وتنفرد (إما)، والمراد بها (أو). والأمر الثاني طول الكلام بعض الطول، أو الفصل، والتفريق بين المحمول على التوهم، والمحمول عليه، وقد ألح الفراء في غير هذا الموضع على هذا المسوغ، ووجه في ضوئه بعض ما خرج على أصله، وأشكل، قال: "كل معنى احتمل وجهين، ثم فرقت بينهما بكلام، جاز أن يكون الآخر معرباً بخلاف الأول. من ذلك قولك: ما أنت بمحسن إلى من أحسن إليك، ولا محملاً، تنصب المحمل، وتخفضه؛ الخفض على إتباعه المحسن، والتنصب أن توهم أنك قلت: ما أنت محسنًا"¹⁷⁸.

والعجيب أن ينسب ابن هشام إلى الفراء أنه يجيز حذف (إما) الأولى لفظاً، والاكتفاء بالثانية، وأنه يقيس ذلك، فيجيز

¹⁷² الفراء: معاني القرآن 50/2.

¹⁷³ الفراء: معاني القرآن 238/1. ينظر: الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 64، 465/2، وابن يعيش: شرح المفصل 39/8، والمرادي: الجنى الداني ص 166، والبغدادي: خزنة

الأدب 413/4.

¹⁷⁴ ينظر: المرادي: الجنى الداني ص 596، وابن هشام: مغني اللبيب ص 370، والسيوطي: جمع الهوامع 220/3.

¹⁷⁵ سبأ الآية 24. وفي المصحف: { وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدَىٰ أَوْ فِي ضَلَالٍ مِّبِينَ }.

¹⁷⁶ الفراء: معاني القرآن 1/389. 390.

¹⁷⁷ ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب ص 85. 86، و ص 87. 88.

¹⁷⁸ الفراء: معاني القرآن 2/347. 348.

زيدٌ يقومُ وإِما يقعدُ. قال: " وقد يُستغنى عن الأولى لفظاً، كقولهِ... وقولهِ:

تَلُمُ بدارٍ قد تَقادَمَ عَهْدُها وإِما بِأَمواتٍ أَلَمَ خيَلُها
أَي إِما بدارٍ، والفراءُ يقيسُهُ، فيُجيزُ: زيدٌ يقومُ وإِما يقعدُ"¹⁷⁹.

وتعقيبُ الفراءِ على البيتِ نَفْسِهِ، بقولهِ: " فوضعَ (وإِما) موضعَ (أو)"، ليسَ فيه ما يُنبئُ أَنَّهُ يُريدُ حذفَ (إِما)، وأنَّ المعنى: تَمَّاضُ إِما بدارٍ، أو أَنَّهُ يُجيزُ ذلكَ، وقيسُهُ، كما ذكرَ ابنُ هشامٍ، وإِما أرادَ الفراءُ أَنَّ العربَ رَمَّما تُفردُ (إِما)، من غيرِ أنْ تذكرَ الأولى سابقةً، على إرادةٍ معنى (أو)، وغيرَ شكٍّ أَنَّ تعقيبَهُ السابقَ يَفصحُ عن ذلكَ، كما يَفصحُ عنه صريحاً قولُ المروزيِّ: " وقالَ الفراءُ: قد أفردتَ العربُ (إِما) من غيرِ أنْ تذكرَ (إِما) سابقةً، وهي تعنيُ بما (أو)، وأنشد:

تَلُمُ بدارٍ قد تَقادَمَ عَهْدُها وإِما بِأَمواتٍ أَلَمَ خيَلُها

أرادَ: أو بِأَمواتٍ"¹⁸⁰؛ وقولُ البغداديِّ مُعقَّباً على الشَّعرِ السابقِ: " ولم يُنشدهُ الفراءُ لهذا . أي مجيء (أما) بالشَّعرِ غيرِ مسبوقةٍ بمثلها فتقدَّرُ . بل جعلَ (إِما) نائبةً عن (أو)، ولا حذفَ في الكلامِ"¹⁸¹.

وتابعَ بعضُ النحاةِ الفراءَ، فأجازَ أنْ يُستغنى ب (أو) عن (إِما) الثانيةِ، من غيرِ أنْ يَحْمَلَ ذلكَ على التوهُمِ¹⁸²، وأما انفردُها وعدمُ تكرارِها، وإجراؤها مجرى (أو)، فذلكَ ما لا يجوزُ عندَ البصريِّينَ، وما وردَ منه، فهو على أنَّ مثلها محذوفٌ من أوَّلِ الكلامِ، وهو الأجودُ عندَ البغداديِّ؛ " لأنَّهُ حَمَلَ على الكثيرِ الشائعِ"¹⁸³. وفي ظنيَّ أَنَّ الأجودَ جعلَ (إِما) نائبةً عن (أو)؛ لسلامتهِ من التقديرِ.

(17) تعريفُ العددِ المركَّبِ:

أجازَ الفراءُ تعريفَ جزأيِ العددِ المركَّبِ مُتمسِّكاً بحُجَّةٍ توهُمُ انفصالِ العددِ الأوَّلِ منَ العددِ الثاني. قال: " ويجوزُ ما فعلتَ الخمسةَ العشرَ، فأدخلتَ عليهما الألفَ واللامَ مرتينِ؛ لتوهُمِهِم انفصالَ ذا من ذا في حالٍ"¹⁸⁴. ولعلَّ ما أُلحِقُ إلى التمسُّكِ بحُجَّةِ الحُجَّةِ لتقريرِ هذا التعقيبِ أَنَّ العددينِ إذا رُكِّبَ أحدهما معَ الآخرِ تَنزَلاً منزلةَ الاسمِ الواحدِ، فامتنعَ عندئذٍ أنْ يُجمَعَ فيه بينَ علامتي تعريفِ، إلاَّ أنْ يظنَّ أَنَّ التعريفَ قد لحقَ الاسمينِ قبلَ حالةِ التركيبِ.

والأصلُ عندَ الفراءِ أنْ تدخلَ الألفُ واللامُ في العددِ الأوَّلِ فقطً، فيقالُ: ما فعلتَ الخمسةَ عَشَرَ درهماً، ولكنَّهُ أجازَ إدخالَهُما في العددينِ والتفسيرِ (التمييزِ) أيضاً، فيقالُ: ما فعلتَ الخمسةَ العَشَرَ الدرهمَ"¹⁸⁵، بناءً على مذهبهِ في جوازِ تعريفِ التمييزِ¹⁸⁶. فتحصلَ للفراءِ في المسألةِ ثلاثةُ آراءٍ، وهي آراءُ أشارَ إليها الأنباريُّ في (إنصافِهِ)، ونسبها للكوفيِّينَ، وذكرَ أَنَّ البصريِّينَ لا يَجيزونَ منها إلاَّ وجهاً واحداً، وهو أنْ تدخلَ الألفُ واللامُ على صدرِ العددِ فقطً، وردَّ باقيَ آراءِ الكوفيِّينَ، مُحتجاً بأنَّ ما حكوه عن العربِ، ليسَ لهم فيه حجةٌ؛ لقلتهِ في الاستعمالِ، وبعدهِ عن القياسِ"¹⁸⁷.

¹⁷⁹ ابن هشام: مغني اللبيب ص 87.

¹⁸⁰ المروزي: الأزهية في علم الحروف ص 142.

¹⁸¹ البغدادي: خزنة الأدب 4/427.

¹⁸² المرادي: الجنى الداني ص 532.

¹⁸³ البغدادي: خزنة الأدب 4/428.

¹⁸⁴ الفراء: معاني القرآن 2/33.

¹⁸⁵ الفراء: معاني القرآن 2/33.

¹⁸⁶ الفراء: معاني القرآن 1/79. وينظر: أبو حيان: تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب ص 142.

¹⁸⁷ الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 43، 1/312.

ونقل أبو حيان في (ارتشاف الضرب) أنَّ الأخصش حكى أنَّ بعض العرب يقول: الخمسة عشر الدرهم، بإدخال الألف واللام على صدر العدد والتمييز، وأنَّ الفراء سوغ قياسه¹⁸⁸. وبناءً على ذلك يكون في هذه المسألة للفراء أربعة آراء.

ثانياً. التوهم غير المقبول:

وهذا قسم آخر من أقسام التوهم عند الفراء، وجه في ضوئه جملة من المسائل، غير أنَّ هذا النوع مردودٌ عنده، مرفوضٌ، وهو من الخطأ والغلط الذي لا يعول عليه، ولا تُبنى عليه الأصول. ومما جاء لديه من هذا النمط:

(1) إعراب الجمع المكسر بالحروف:

منع الفراء أن يعرب ما انتهى بياء ونون، مما كان جمعاً مكسراً، إعراب جمع المذكر السالم، نحو: الشياطين، وما أشبهها، وعد ما جاء منه عن العرب وهما، وغلطاً.

فقد وقف على قراءة الحسن والأعمش¹⁸⁹: ﴿ وَمَا نَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطُونَ ﴾¹⁹⁰، في موضعين، في كتابه (معاني القرآن)، وحمل هذه القراءة في الموضع الأول على الوهم¹⁹¹، من غير أن يُفسر ذلك، ولعله يريد أن من قرأ بها شبه زيادتي الجمع المكسر بزيادتي الجمع المسلم، فوقع في الوهم المحمول على الغلط، وهذا ما أفصح عنه كلامه في الموضع الثاني، إذ عدَّ صراحة أن معاملة الشياطين معاملة جمع المذكر السالم من الغلط، وأنَّ هذا الغلط مُبرَّر بالظن، أي التوهم؛ ظنَّ أنها بمنزلة المسلمين نصباً وجرّاً، والمسلمون رفعاً. وهذا كلامه: " وقوله: { وَمَا نَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينَ } ترفع بالنون. قال الفراء: وجاء عن الحسن (الشياطين)، وكأنَّه من غلط الشيخ، ظنَّ أنه بمنزلة المسلمين والمسلمون"¹⁹².

وقد كانت هذه القراءة أيضاً موضع نقاش غير الفراء من النحاة، فاختلقت أجوبتهم فيها نقداً ودفاعاً. فمنهم من حملها على التوهم، ومنهم من جعلها غلطاً، ومنهم من قبلها.

فمن حملها على جهة التوهم أبو عبد الله السلسلي، الذي رأى أن وجه إعراب الشياطين بالحروف، أنهم شبهوا زيادتي جمع المكسر بزيادتي الجمع المسلم، وأنهم نقلوها من إعراب الحركات، إلى إعراب الحروف، غير أن هذا التشبيه من التشبيحات البعيدة، التي تقع على جهة التوهم¹⁹³.

ومن جعلها غلطاً الزجاج. فقد قرَّر أنها غلط من الحسن، وعند جميع النحويين، وأنها مخالفة للمصحف¹⁹⁴، وتابعه أبو جعفر النحاس، نقلاً عن المبرد، مستدلاً الأخير بأن الحسن قد قرأ مع الناس: ﴿ وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ ﴾¹⁹⁵، وأنَّ هذا لو كان بالواو في موضع الرفع، لوجب حذف النون للإضافة¹⁹⁶.

وفي المقابل قبل هذه القراءة آخرون، ودافعوا عنها، والتمسوا لها وجهاً، تُحمل عليه. ومن هؤلاء النضر بن شميل، الذي رأى أن الاحتجاج بكلام روية، ليس بأولى من الاحتجاج بهذه القراءة، مع العلم بأنها لو لم تُسمع لم يُقرأ بها، إلا أنَّ النضر عاد، وحملها على التوهم، حينما جعلها أشبه بما نقله يونس عن أعرابي، سمعه يقول: دخلت بساتين من ورائها بساتون¹⁹⁷.

¹⁸⁸ أبو حيان: ارتشاف الضرب 367/1.

¹⁸⁹ ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ص 108.

¹⁹⁰ الشعراء الآية 210. ومثله ما في البقرة الآية 102 (ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص 8)، والشعراء الآية 221 (السلسلي: شفاء العليل 150/1).

¹⁹¹ الفراء: معاني القرآن 76/2.

¹⁹² الفراء: معاني القرآن 284/2. 285. وينظر البغدادي: خزائن الأدب 258/2.

¹⁹³ أبو عبد الله السلسلي: شفاء العليل 150/1.

¹⁹⁴ الزجاج: معاني القرآن وإعرابه 113/4.

¹⁹⁵ البقرة الآية 14.

¹⁹⁶ أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 194/3.

¹⁹⁷ أبو حيان: البحر المحيط 46/7.

وَمَنْ قَبَلَهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَحْمِلَهَا عَلْنَا تَوَهُمٌ، أَبُو فَيْدٍ مَوْجِ السَّدُوسِيِّ، مَقْبِلًا ذَلِكَ الْقَبُولَ بِوَجُوبِ اشْتِقَاقِ الشَّيَاطِينِ مِنْ شَاطِطٍ، أَيْ احْتَرَقَ، يَشِيْطُ شَوْطَةً. قَالَ: " إِنْ كَانَ اشْتِقَاقُهُ مِنْ شَاطِطٍ، أَيْ احْتَرَقَ، يَشِيْطُ شَوْطَةً، كَانَ لِقِرَاءَتَيْهَا وَجْهٌ. قِيلَ: وَجْهًا أَنْ بِنَاءَ الْمُبَالِغَةِ مِنْهُ شَيَاطِطٌ، وَجَمْعُهُ شَيَاطِطُونَ، فَخَفَّفَا الْيَاءَ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُمَا التَّشْدِيدُ، وَقَدْ قَرَأَ بِهِ غَيْرُهُمَا"¹⁹⁸.

وقبلها كذلك أبو حيان، ودافع عن قراءتهما، إذ " لا يمكن أن يُقال: غلظوا؛ لأنهم من العلم، ونقل القرآن بمكان"¹⁹⁹، إلا أن يراد بالغلظ التوهم، كما مر.

ولم تقتصر معاملة الجمع المكسر، مما آخره ياء ونون، معاملة الجمع المسلم على القراءات القرآنية، بل وقع مثل ذلك في كلام الأعراب، كالذي نقله يونس عن بعضهم: دخلت بساتين من ورائها بساتون²⁰⁰، وكالذي ورد في حديث فضالة: " كان يختر رجال من قامتهم في الصلاة من الخصاصية حتى يقول الأعراب: مجانين، أو مجانون"²⁰¹. ولعل في ذلك كله ما يجعلنا نميل إلى أن ذا ليس منهم على جهة التوهم، ولا الغلظ، بل ربما يكون ذلك لغة لبعض العرب، يُعربون ما آخره ياء ونون إعراب جمع المذكر السالم.

(2) إثبات النون مع الضمير باسم الفاعل:

منع الفراء إثبات النون مع الضمير في اسم الفاعل مقترناً بالألف واللام أو غير مقترن، مُفْرِدًا كَانَ، أَوْ مَثْنِي، أَوْ مَجْمُوعًا بِالْوَاوِ وَالنُّونِ، نَحْوُ: أَنْتَ ضَارِبِي، وَأَنْتَمَا ضَارِبَانِي، وَأَنْتُمْ ضَارِبُونِي، وَهَمَّ الْقَائِلُونَهُ. وَوَقَفَ الْفَرَّاءُ عَلَى مَا وَرَدَ فِي الشَّعْرِ مِنْهُ، وَفِيهِ النَّونُ، وَعَدَّ ذَلِكَ مِمَّا يَغْلُظُ فِيهِ الشَّاعِرُ، وَأَوْجَبَ حَذْفَهَا؛ ذَلِكَ لِأَنَّ مَوْضِعَهَا الْفِعْلُ، نَحْوُ: ضَرَبَنِي وَيَضْرِبُنِي وَضَرَبُونِي. وَلَكِنَّهُ، وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ حَكْمِهِ الْقَاسِي بِالْغَلْظِ عَلَى النَّصِّ وَقَائِلِهِ، عَادَ، وَأَشْعَرْنَا بِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ مَعْدُورًا، إِذْ ذَهَبَ بِاسْمِ الْفَاعِلِ إِلَى مَعْنَى الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ، وَذَلِكَ لِلتَّشَابُهِ بَيْنَهُمَا، يَتَوَهُمُ أَنَّهُ أَرَادَ: هَلْ تَضْرِبُنِي، وَلَكِنَّ هَذَا التَّوَهُمَ مِنَ الشَّاعِرِ يَكُونُ عَلَى غَيْرِ صِحَّةٍ عِنْدَ الْفَرَّاءِ؛ لِمُحَالَفَتِهِ وَجْهَ الْكَلَامِ.

قال إذ وقف على قراءة بعض القراء قوله تعالى: ﴿ قَالَ هَلْ أَنْتُمْ مُطَّلِعُونَ فَاطَّلِعْ ﴾²⁰²، وأورد عدة نماذج شعرية للظاهرة موضع المناقشة: " فكسر النون. وهو شاذ. فمن ذلك أن يقولوا: أنت ضاربي. ويقولون للثنتين: أنتما ضارباي، وللجميع: أنتم ضاربي، ولا يقولوا للثنتين: أنتم ضاربانني ولا للجميع: ضاربونني. وإنما تكون هذه النون في فعل ويفعل، مثل: ضربوني ويضربني وضربني. وربما غلط الشاعر، فيذهب إلى المعنى، فيقول: أنت ضاربي، يتوهم أنه أراد: هل تضربني، فيكون ذلك على غير صحة. قال الشاعر:

هل الله من سرو العلاة مريحني ولما تقسمني التبار الكوانس

التبر: دابة تشبه القراد. وقال آخر:

وما أدري وظني كل ظن
أمسلمني إلى قوم شر

يريد: شراويل. ولم يقل: أمسلمي. وهو وجه الكلام.

وقال آخر:

هم القائلون الخير والفاعلونه
إذا ما خشوا من محدث الأمر معظما

¹⁹⁸ أبو حيان: البحر المحيط 46/7.

¹⁹⁹ أبو حيان: البحر المحيط 46/7.

²⁰⁰ أبو حيان: البحر المحيط 46/7.

²⁰¹ ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث والأثر 309/1، وابن منظور: لسان العرب 113/13 (جن).

²⁰² الصفات الآية 54.

ولم يقل: الفاعلوه. وهو وجه الكلام²⁰³.

ويلتقي الفراء في تأصيله هذا مع سيويه²⁰⁴، وجمهور النحويين²⁰⁵. فقد منعوا إثبات النون مع الضمير باسم الفاعل، إلا في الضرورة الشعرية، بل إن الفراء بدأ أكثر حرصاً في رد المسموع المروي غير المقيس من غيره، وفي انتهاج نهج المتشددين في استخراج الأحكام، وضبطها، وفق الأكثر. وإن أحدنا ليقف موقف الشاك المرتاب من تلكم الأحكام، التي صدرت عن النحاة، أمثال ابن السراج، من أن الفراء كثيراً ما يقيس على الأشياء الشاذة²⁰⁶، والسيوطي الذي وصف الفراء بأنه كان يأخذ بالشاذ والقليل²⁰⁷.

ومن الغريب أن يحمل الفراء البيت الثاني، والثالث على الغلط المبرر بالتوهم، وفي مكنته ألا يسوقهما احتجاجاً لما أصل. أما البيت الثاني، فروايته الصحيحة، كما يقول أبو محمد الأعرابي، هي: أَيْسَلْمَنِي، وَأَنَّ الْفَرَّاءَ " دَمَرَ عَلَى هَذَا الْبَيْتِ، وَغَيْرِ ضَرِبِهِ لِيَجْعَلَ أَمْسَلْمَنِي أَبَا مَنْ النَّحْوِ"²⁰⁸ فيندفع بذلك الغلط عن الشاعر، إلا أن يثبت العكس، وأما البيت الثالث، فقد ورد في (الكتاب) وفيه أن الرواة "زعموا أنه مصنوع"²⁰⁹.

وما جعله الفراء غلطاً من الشاعر على جهة التوهم غير الصحيح، أجازة هشام، وجعله أصلاً يقاس عليه²¹⁰، وعدّ الثون في (أمسلي) تنويناً، لا نوناً، ولعل ما يرد هذا القول اقتزان المضاف بأداة التعريف، ومعلوم أن التنوين لا يجامعها²¹¹.

(3) إسكان الهاء المتصلة بالمعتل الآخر المجزوم:

تسكين هاء الضمير مشكل عند النحاة، وقد رأى الفراء في هذا الإسكان خروجاً على المؤصل؛ لأن حق الهاء أن تكون متحركة. ويقع هذا الإشكال إذا اتصلت الهاء بالفعل المعتل الآخر المجزوم. وعرض الفراء المسألة في غير موضع في (معاني القرآن). ومضمون هذا العرض ريان: الأول صرف الظاهرة إلى جهة التوهم الخطأ، والثاني أن إسكان الهاء إذا تحرك ما قبلها لغة بعض العرب. قال معقبا على إسكان الأعمش وعاصم الهاء في ﴿يُؤدُّه﴾²¹²، و ﴿نُؤَلِّهَ مَا تَوَلَّى﴾²¹³، و ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾²¹⁴، و ﴿خَيْرًا يَرَهُ﴾²¹⁵، و ﴿شَرًّا يَرَهُ﴾²¹⁵: "فيه لهما مذهبان؛ أما أحدهما، فإن القوم ظنوا أن الجزم في الهاء، وإنما هو فيما قبل الهاء. فهذا وإن كان توهمًا، خطأ. وأما الآخر فإن من العرب من يجرم الهاء إذا تحرك ما قبلها، فيقول: ضربته ضرباً شديداً، أو يترك الهاء إذ سكنها، وأصلها الرفع، بمنزلة رأيتهم وأنتم"²¹⁶. وقال في موضع آخر وقد قرن الوهم باللحن: "ومأ ترى أنهم أوهموا فيه قوله: ﴿نُؤَلِّهَ مَا تَوَلَّى وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ﴾ ظنوا. والله أعلم. أن الجزم في الهاء، والهاء في موضع نصب، وقد انجزم الفعل قبلها بسقوط الياء منه"، ثم أنهى حديثه بقول الأعمش لإبراهيم النخعي وطلحة بن مصرف وقد أوهما: لحنتما²¹⁷.

²⁰³ الفراء: معاني القرآن 385/2. 386.

²⁰⁴ سيويه: الكتاب 187/1.

²⁰⁵ أبو حيان: ارتشاف الضرب 188/3.

²⁰⁶ ابن السراج: الأصول في النحو 157/1.

²⁰⁷ السيوطي: هم الهوامع 107/4.

²⁰⁸ أبو حيان: تذكرة النحاة ص 422.

²⁰⁹ سيويه: الكتاب 188/1.

²¹⁰ أبو حيان: ارتشاف الضرب 186/3، و 188.

²¹¹ ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب ص 450. 451.

²¹² آل عمران الآية 75.

²¹³ النساء الآية 115.

²¹⁴ الأعراف الآية 111.

²¹⁵ آيتا 7، و 8 من الزلزلة.

²¹⁶ الفراء: معاني القرآن 223/1.

²¹⁷ الفراء: معاني القرآن 76. 75/2.

وتعليل الفراء هذا كان من حجاج مكِّي لإسكان هذه الهاء. فقد ذكر مكِّي أنَّ في إسكان الهاء علتين: الأولى أنَّ هذه الأفعال لما انحذت الباء منها قبل الهاء للجزم، وصارت الهاء في موضع لام الفعل، فحلت محلها، فأسكنت كما تسكن اللام للجزم. والعلَّة الثانية أنَّ إسكان هاء الضمير لغة لبعض العرب، يُسكنون الهاء إذا تحرك ما قبلها، يحذفون صلتها، ويُسكنونها، فيقولون: ضربتُه، كما يُسكنون ميم الجماعة في أنتم، وعليكم. ولكنه أوهى العلة الأولى علة التوهيم، وعدَّ الثانية أقوى منها على ضعفها²¹⁸.

وإسكان الهاء هاهنا غلطٌ عند الزجاج؛ "لأنَّ الهاء لا ينبغي أن تُجرم، ولا تسكن في الوصل، إنما تسكن في الوقف"، وذلك لأنَّها "حرفٌ خفيٌّ بين في الوصل في التذكير، قال سيبويه²¹⁹: دخلت الواو في التذكير، كما دخلت الألف في التأنيث، نحو: ضربتَهُ وضربتُها"²²⁰.

وقد ردَّ أبو حيان ما ذهب إليه الزجاج من أنَّ الإسكان غلطٌ، وأجازته، مُحتجًا بأنَّ هذه القراءة في السبعة، وبأنَّ الفراء، وهو إمام في النحو واللغة، أجازها، وأنَّ الإسكان في الوصل والوقف لغة حفظها الكسائي والفراء، فقد روى الكسائي عن أعراب عقيل وكلاب: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ﴾²²¹، بإسكان الهاء، وكسرها من غير إشباع، ويقولون: له مالٌ، وله مال بالإسكان أو الاختلاس²²².

وانتقد إسكان هذه الهاء العكبري، ووصفه بالضعف، وذكر أنَّ الوجه فيها هو إجراء الوصل بحرى الوقف²²³. وناقش السمين الحلبي إسكان الهاء في هذه المسألة، فذهب إلى أنَّها أسكنت إجراء للوصل بحرى الوقف، وإن كان ذلك مقصورًا عند بعض النحاة على الضرورة الشعرية، أو أنَّها لغة معروفة عند بعض العرب نقلها الكسائي والفراء، وذكر أنَّ قول بعض النحويين، في إشارة إلى القيسي، إنَّ الفعل لما كان مجزومًا، وحذفت منه الياء، وحلت الهاء محلَّ اللام، وجرى عليها ما يجري على اللام، من التسكين للجزم؛ غير سديد²²⁴.

ومما يُعدُّ شاهدًا على إسكان الهاء المتصلة بالفعل المعتل الآخر المجزوم، زيادة على ما ذكره الفراء قول الله جلَّ ثناؤه: ﴿نُؤْتُهُ مِنْهَا﴾، وقوله: ﴿وَنَصَلَهُ جَهَنَّمَ﴾، وقوله: ﴿فَأَلْقَاهُ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّى﴾، وقوله: ﴿يَرْضَاهُ لَكُمْ﴾²²⁵. وذكر أبو حيان أنَّ الهاء بعد الفعل المعتل الآخر المجزوم، أو المبني بحوزٍ فيها خمسة أوجه: الإسكان (يؤدُّه)، والإشباع (يؤدُّهي) والاختلاس (يؤدُّه)، وضمُّ الهاء ووصلها بواو (يؤدُّ هو)، وضمُّ الهاء دون وصل (يؤدُّه)²²⁶. والأوجه الخمسة ذكرها الزجاج قبلاً، وأجازها جميعها إلا إسكان الهاء فلا وجه له عنده، كما مرَّ.

(3) حركة ياء المتكلم:

الأصل في ياء المتكلم، عند الفراء، وعند غيره من النحويين، أن تفتح إذا سكنت، وسكن ما قبلها. وقد ناقش الفراء خروج الأعمش، ويحيى بن وثاب، وحمزة على هذا الأصل، إذ كسروها في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِي﴾²²⁷، وعدَّها من

²¹⁸ مكِّي بن أبي طالب القيسي: الكشف عن وجوه القراءات السبع 349/1.

²¹⁹ ينظر: سيبويه: الكتاب 189/4.

²²⁰ الزجاج: معاني القرآن وإعرابه 432/1.

²²¹ العاديات الآية 6.

²²² أبو حيان: البحر المحيط 499/2.

²²³ العكبري: التبيان في إعراب القرآن 272/1.

²²⁴ الحلبي: الدر المنصون 261/3.

²²⁵ الآيات على ترتيبها، هي الآية 145 آل عمران، والآية 115 النساء، والآية 28 النمل، والآية 7 الزمر. وينظر: الزجاج: معاني القرآن وإعرابه 431/1 - 432، والقيسي:

الكشف عن وجوه القراءات السبع 349/1.

²²⁶ أبو حيان: البحر المحيط 499/2 - 500.

²²⁷ إبراهيم الآية 22.

" وهم القراء طبقة يحيى، فإنه قل من سلم منهم من الوهم. ولعلّه ظن أن الباء في (بمصرحي) خافضة للحرف كُله، والياء من المتكلم خارجة من ذلك" ²²⁸.

وحمل الفراء هذه القراءة على توهم كسرة الياء بالباء، يثي. في ظني. بأنه يردها، ولا يرضى بها، على الرغم مما أوردته بعداً من نصوص، قد تنبئ أنه عاد، وقبلها. ولعل في حشرها مع قراءة الحسن ﴿وما تنزلت به الشياطين﴾ ²²⁹، المحمولة. عنده. على الوهم، والحكم على هذا الوهم بأنه " من غلط الشيخ" ²³⁰؛ دليل هذا الرد.

وليس الفراء وحده من حمل كسر الياء من (بمصرحي) على التوهم، وردّها. فذا الجوهري يحملها عليه، ويردها، ولكن التوهم عنده على نحو مختلف. فقد ذكر أن بعض القراء كسرها، توهمًا أن الساكن، إذا حرك حركًا بالكسر. بناءً على أن الأصل في التخلص من الساكنين هو الكسر. وأن ذلك ليس بالوجه ²³¹.

وناقش أبو البركات الأنباري كسر الياء هاهنا أيضًا، فذكر أنه عند النحويين رديء في القياس، لكون الكسر ثقیلاً على الياء، وأن من عاب هذه القراءة عابها؛ لأنه توهم كسرة الياء بالباء، ثم دافع عنها، وقبلها. ووجه ذلك، كما يرى، أن الياء الأولى ساكنة، وياء المتكلم ساكنة، والأصل في التخلص من التقاء الساكنين الكسر، فعدل إلى هذا الأصل، ثم إن كسرها جاء مطابقاً لكسرة همزة ﴿إني كفرت﴾ بعدها مباشرة؛ لأن القارئ أراد الوصل دون الوقف، فلما أراد هذا المعنى، كان كسر الياء أدل على هذا من فتحها ²³². ورأي الأنباري، هذا في شقه الأول، يكاد يكون نفس الرأي الذي ذكره الجوهري، ولكن من غير أن يكون الكسر توهمًا.

وأيما يكن الأمر، فهذه القراءة مطعون فيها، غير مرضي عنها عند كثير من النحاة؛ لأن الأصل أن تفتح ياء المتكلم، إن سكنت، وسكن ما قبلها ²³³، وقال الأخفش: " وهذا لحن، لم نسمع بها من أحد من العرب، ولا أهل النحو" ²³⁴.

ويشهد لهذه القراءة أن قطرباً حكى أن كسرة ياء المتكلم لغة لبعض العرب ²³⁵، وهم بنو يربوع ²³⁶، وهو. أعني كسر ياء المتكلم إذا سكنت، وسكن ما قبلها. ما جاء في شعر الأغلب العجلي، قال:

قال لها هل لك يا تايي
قالت له ما أنت بالمرضي

وشعر النابغة:

عليّ لعمرو نعمة بعد نعمة
لوالده ليست بذات عقارب
بخفض الياء من (ي) ²³⁷، و (علي) ²³⁸.

(4) همز غير المهموز:

1. أصل الفراء أن صيغة مفاعل، مما كان مهموزاً، ينبغي أن تكون ياء مفردة زائدة، ثم التفت إلى ما خرج على هذا الأصل، مما كانت فيه ياء المفرد أصلياً، وجاء مهموزاً، كمعاش، ومصائب، فبناءً على توهم أن الياء من المفرد زائدة، وقاسه على جمعهم

²²⁸ الفراء: معاني القرآن 75/2.

²²⁹ الشعراء: الآية 210.

²³⁰ الفراء: معاني القرآن 285/2.

²³¹ الجوهري: الصحاح 2562/6 (با). وينظر: ابن منظور: لسان العرب 493/15 (با).

²³² الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن 57/2.

²³³ الزجاج: معاني القرآن وإعرابه 159/3، وأبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 368/2. 369. والبغدادي: خزنة الأدب 258/2. 259.

²³⁴ الأخفش: معاني القرآن 375/2.

²³⁵ أبو البركات الأنباري: البيان في إعراب غريب القرآن 57/2.

²³⁶ البغدادي: خزنة الأدب 258/2.

²³⁷ الفراء: معاني القرآن 76/2، وأبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 369/2.

²³⁸ أبو حيان: البحر المحيط 419/5، والبغدادي: خزنة الأدب 258/2. وضبطت في الديوان بتحقيق شكري فيصل ص 54 علي.

مسيل الماء على أمسلة، والميم منه زائدة. قال إذ وقف على قوله تبارك وتعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ﴾²³⁹: " لا تهمز؛ لأنها يعني الواحدة. مفعلة، الياء من الفعل، فلذلك لم تهمز، إنما يهمز من هذا ما كانت الياء فيه زائدة؛ مثل: مدينة ومدائن، وقبيلة وقبائل... ومثل معايش مما لا يهمز لو جمعت، معونة قلت: معاون، أو منارة قلت: مناور... وربما همزت العرب هذا وشبهه، يتوهمون أنها فعيلة ليشبهها بوزنها في اللفظ وعدة الحروف، كما جمعوا مسيل الماء أمسلة، شبهه بفعيل وهو مفعول. وقد همزت العرب المصائب، وواحدتها مصيبة؛ شبهت بفعيلة، لكنزتها في الكلام"²⁴⁰.

وعلى الرغم من أن الفراء لم يفصح عن رأيه في هذا التوهم، أنه غلط أو لا، فمما لا شك فيه أنه مرفوض في القرآن، بدليل قوله: " لا تهمز "، ومقبول في غيره، بدليل قوله: " وربما همزت العرب هذا وشبهه، يتوهمون أنها فعيلة... "

وأكثر قراءة القرآن على ترك همز (معايش)، وقد روى الهمز عن نافع، وهو خطأ عند جميع النحويين البصريين، كما يذكر الزجاج الذي لا يعرف لهمزها وجهًا، " إلا أن لفظ هذه الياء التي من نفس الكلمة أسكن في (معيشة) فصار على لفظ (صحيفة)، فحمل الجمع على ذلك"²⁴¹.

2. ومما فسره الفراء أيضًا بالتوهم مما همزته العرب على غير قياس، وهو غير مهموز أصلاً، قولهم: حلات السويق، قال ابن منظور: " قال الفراء توهمت العرب فيه الهمز لما رآوا قوله: حلاته عن الماء... مهموزاً"²⁴². ومن ذلك قول امرأة: رثأت زوجي بأبيات، تريد: رثيته، قال الفراء: " وهذا من المرأة على التوهم؛ لأنها راثتهم يقولون: رثأت اللبن، فظنت أن المرثية منها"²⁴³.

وناقش الفراء همز الأفعال: حلات السويق، ورثأت زوجي، ولبأت بالحج، وأدرأتكم في قراءة الحسن²⁴⁴: ﴿وَلَا أَدْرَأْتُكُمْ بِهِ﴾²⁴⁵، ورثأت في قراءة أبي جعفر المدني²⁴⁶ ﴿اهْتَزَّتْ وَرَبَّاتٌ﴾²⁴⁷؛ في موضعين في (معاني القرآن)؛ وحمل همز الأفعال الثلاثة الأول على الغلط، المحمول على مضارعة هذه الأفعال أفعالاً آخر في الهمز؛ لأن الحرف إذا ضارع حرفاً آخر مهموزاً ربما غلظت فيه العرب فهمزته، فهمزوا رثأت زوجي لمضارعة رثأت اللبن، وهمزوا لبأت بالحج لمضارعة اللبأ الذي يؤكل، وهمزوا حلات السويق لمضارعة حلات الإبل عن الماء²⁴⁸. والغريب أن الفراء لم يحمل هذه الأفعال على التوهم كما نقل عنه ابن منظور.

وأما الفعلان أدرأتكم ورثأت في قراءة الحسن، وأبي جعفر المدني، فلكل منهما عند الفراء وجهان. أما الوجه الأول ل (أدرأتكم)، فمقبول، إن كان أدرأتكم من لغة أخرى سوى دريت وأدرت، ذهب إليها الحسن²⁴⁹؛ ومرفوض، لا يصلح، إن كان من دريت وأدرت؛ لأن الياء والواو إذا انفتح ما قبلهما وسكنتا، لم تعلقا قبلهما ألفاً، والوجه الثاني أن يكون الحسن قد ذهب إلى طبيعته وفصاحته فهمز الفعل؛ لمضارعة درأت وشبهه، مما كان مهموزاً²⁵⁰. وهذا وجه مرفوض أيضاً²⁵¹.

²³⁹ الأعراف الآية 10.

²⁴⁰ الفراء: معاني القرآن 374/1-374.

²⁴¹ الزجاج: معاني القرآن وإعرابه 320/2-321. وينظر: الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن 355/1.

²⁴² اللسان 192/14 حلا. وحلاته: طردته.

²⁴³ اللسان 83/1 رثأ.

²⁴⁴ وذكر أبو حيان في (البحر المحيط 133/5) أنها أيضاً قراءة ابن عباس، وابن سيرين، وأبي رجا.

²⁴⁵ يونس: الآية 16. وقد رسم هذا الفعل ريمين مختلفين في (معاني القرآن). فقد رسم في (459/1) هكذا (وَلَا أَدْرَأْتُكُمْ)، ورسم في (216/2) هكذا (وَلَا أَدْرَأْتُكُمْ).

²⁴⁶ وينظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ص 94. وفي (البحر المحيط 353/6) لأبي حيان أنها أيضاً قراءة عبد الله بن جعفر، وخالد بن إلياس وأبي عمرو بن

العلاء.

²⁴⁷ سورة الحج الآية 5.

²⁴⁸ ينظر: الفراء: معاني القرآن 459/1، و 216/2.

²⁴⁹ لم يذكر الفراء هذه اللغة.

²⁵⁰ الفراء: معاني القرآن 459/1.

²⁵¹ معاني القرآن 216/2.

وأما الوجه الأول ل (رَبَّاتٌ)، فحائز إن كان بمعنى ارتفعت، واشتقاقه من الرَبِيَّةِ الَّذِي يجرسُ القومَ، إذا ارتفع على موضع عال؛ لينظر لهم، والوجه الثاني أن يكون قد هُمَزَ غَلَطًا، كما غَلَطَتِ العربُ، فهمزت: حَلَّاتُ السُّويقِ، ولَبَّاتُ بالحجِّ، ورثأتُ الميِّتُ²⁵².

ونقل الفيومي عن الفراءِ أنَّ نحو: لبأت بالحجِّ، ورثأت الميِّتَ ممَّا خرجَ عن الفصيح؛ لكونه مهموزًا، والأصل فيه عدمُ الهمزِ، من غير أن يحمل ذلك على التوهّمِ، أو الغلطِ²⁵³.

ووقف غيرُ الفراءِ من أهل اللغةِ على الصيغِ التي حملها الفراءُ على التوهّمِ مرّةً، وأخرى على الغلطِ، وكانت آراؤهم كرايه في بعضها، ومخالفةً له في بعضها الآخر.

فصاحبُ (العين) عدَّ قولَ بعض العربِ: حَلَّاتُ السُّويقِ، غَلَطًا، لا يصحُّ، قال: "وحلّيتُ السُّويقَ، ومن العربِ من همزُه، فقال: حَلَّاتُ السُّويقِ، وهذا غلطٌ"²⁵⁴.

وجعل ابنُ دريد قولهم: رثأت زوجي، لغةً لهمدانَ، قال: "ورثيتُ الميِّتَ أرثيه مرثيةً؛ وهمدنُ تقول: رثأت الميِّتَ، مهموزٌ، في معنى رثيته"²⁵⁵. وكذلك عدَّ أبو حيانَ لبأتُ ورثأتُ لغةً يبدلُ أهلها الياءَ همزةً، يريدون: لبيتُ ورثيتُ. وهذا يدفعُ الغلطَ عن همزِ هذينِ الفعلينِ، ما دام الهمزُ لغةً لبعض العربِ.

وحشر ابنُ السكيتِ ثلاثةَ الأفعالِ حَلَّاتُ ولَبَّاتُ ورثأتُ مع جملةِ أفعالٍ ذكرَ أن العربَ همزتها، وليس لها أصلٌ في الهمزِ²⁵⁶، من غير أن يرفضها، أو يخصَّ على أنها من الغلطِ، ولكئها. عنده على كلِّ حالٍ. غيرُ فصيحةٍ.

وأما قراءة من قرأ: ﴿ولا أدرككم به﴾، بالهمزِ، فلها وجهانِ جائزانِ عند أبي حيان: الأولُ أنَّ أصلَ الفعلِ أدريتكم، بالياءِ، فأبدلتِ الياءَ همزةً، كما أبدلتُ في لبأتُ ورثأتُ، والوجهُ الثاني أنه من الدرءِ، بمعنى الدَّفْعِ، فالهمزةُ فيه أصليةٌ. ونقل أبو حيانَ عن ابنِ جنِّي جوازَ أن تكونَ من أدريتكم، فقلبتِ الياءَ ألفًا؛ لانفتاح ما قبلها، وأنَّ هذه لغةُ حكاها قطربٌ، يقولون في أعطيْتُك: أعطأتُك، ونقل أيضاً عن أبي حاتمِ السجستانيِّ أنَّ الحسنَ قلبَ ياءَ أدريتكم ألفًا، على لغةِ بني الحارثِ بن كعبٍ²⁵⁷، يقولون في السَّلامِ عليك: السَّلامُ علاك، ثمَّ همزَ على لغةٍ من قال في العالمِ: العالِمُ، وفي المشتاقِ: المُشتاقُ²⁵⁸.

وأما قراءةُ أبي جعفرِ المدنيِّ ﴿اهتزتُ وربَّتُ﴾، بـهمزِ رَبَّتُ، فهي جائزةٌ عند الرَّجَّاحِ²⁵⁹، والرَّمْخَشَرِيِّ²⁶⁰ والعُكْبَرِيِّ²⁶¹، وأبي حيانَ²⁶². ووجهُ جوازها عندهم أنَّ (رَبَّاتٌ)، بمعنى ارتفعت، وأنَّه من ربأ القومِ، وهو الرَبِيَّةُ، إذا ارتفع على موضع عالٍ لينظر لهم. وهو وجهٌ قال به الفراءُ كما مرَّ. ولكنَّ أحدًا منهم لم يحملها على أنها من ربا يربو، وفي ذلك ما يُوجي بمنع ذلك.

خاتمة:

وجملةُ القولِ أنَّ ما سبقَ من مظاهرٍ يبيِّنُ أنَّ الفراءَ قد ألحَّ على استخدامِ التَّوهّمِ في (معاني القرآن)، وأنَّه قد اعتمدهُ في تفسيرِ العديدِ من المظاهرِ اللُّغويَّةِ وتعليلها، ممَّا خرجَ على الفصيحِ الكثيرِ من أساليبِ العربيَّةِ ومناهجِ نَظْمِها وأبنيَّتِها.

²⁵² معاني القرآن 216/2.

²⁵³ الفيومي: المصباح المنير ص 547.

²⁵⁴ الفراهيدي: العين 295/3.

²⁵⁵ ابن دريد: جوهرة اللغة 1035/2.

²⁵⁶ ابن السكيت: إصلاح المنطق ص 158.

²⁵⁷ وينظر في هذه اللغة: الأخفش: معاني القرآن 113/1، و 408/2.

²⁵⁸ أبو حيان: ارتشاف الضرب 133/5.

²⁵⁹ الرجَّاح: معاني القرآن وإعرابه 413/3.

²⁶⁰ الرَّمْخَشَرِيُّ: الكشاف 6/3.

²⁶¹ العكبري: التبيان في إعراب القرآن 932/2.

²⁶² أبو حيان: البحر المحيط 353/6.

ولعلَّ من أهمِّ الأسباب التي سهَّلت له حمل هذه المظاهر على التوهّم هو كثرتها في الكلام، وشيوعها في الاستعمال اللغويّ. لذا تراه يقول: " فلَمَّا كَثُرَ بِهَما الكلامُ تَوَهَّمُوا... "، " وتوهّم إلغاء اللام ... ولكنها كثرت في الكلام "، " لأنّه حرف قد كثر في الكلام حتى توهّم ... "، " وذلك أنّما أكثر الأيمان نجوى في الكلام، فتوهّموا أنّ الواو منها لكثرة في الكلام " ²⁶³.

ومنها طول الكلمة بعض الطول، أو التفريق والفصل بين المحمول على التوهّم والمحمول عليه بفاصل. يقول الفراء: " إذا طالت الكلمة بعض الطول، أو فرقت بينهما بشيء، هنالك يجوز التوهّم؛ كما تقول: أنت ضارب زيد ظالمًا وأخاه؛ حين فرقت بينهما ب (ظالم) جاز نصب الأخ، وما قبله مخفوض " ²⁶⁴.

كما أنّه يجد في قياس الظاهرة على ما يشبهها في اللغة مسوغًا إضافيًا يُقضي به إلى القول بالتوهّم ²⁶⁵. والتوهّم لديه توهّم مقبول، وهو الكثير الغالب، وتوهّم غلط مرفوض وهو قليل، قياسًا على المقبول. غير أنّك تعجب من أمره إذ تراه يحمل الظاهرة نفسها مرّة على التوهّم، وأخرى على الغلط، فيبدو أنّه يناقض. فمن هذا التناقض قوله: " ومّا أوهموا فيه قوله: ﴿ وَمَا تَنْزَلَتْ بِهِ الشَّيَاطُونَ ﴾ ²⁶⁶، وقوله في القراءة نفسها: " وجاء عن الحسن (الشياطون)، وكأنّه من غلط الشيخ " ²⁶⁷. ومثله قوله: " فهو من غلط قد تغلّطه العرب فتقول: حَلَّاتُ السُّويقِ، ولَبَّاتُ بالحجِّ، ورَثَّاتُ الميِّتِ " ²⁶⁸، وقوله: معقبًا على قول امرأة من العرب: رثأت زوجي بأبيات: " وهذا من المرأة على التوهّم؛ لأنّها رآهم يقولون: رثأت اللب، فظننت أنّ المرثية منها " ²⁶⁹. بل إنّ أحيانًا يُفسر الغلط بالتوهّم ويبرّره به، كقوله: " وربّما غلط الشاعر فيذهب إلى المعنى، فيقول: أنت ضاربي، يتوهّم أنّه أراد هل تضربني " ²⁷⁰. وإن دلّ هذا على شيء فإنّما يدلّ؛ إمّا على أنّ مفهوم التوهّم غير متبكر عنده ولا مستقرّ، وإمّا على أنّ له في المسألة الواحدة أكثر من رأي، وإمّا على أنّ التوهّم والغلط شيء واحد، وهو ما نستعيدُه؛ للآتي:

1. الغالب أنّ يُفرد التوهّم وحده في تعليل الظاهرة. وهذا كثير.
2. تعبيره بالتوهّم إذا كانت الظاهرة جائزة مقبولة، وأمّا إذا كانت خلاف ذلك فإنّه يستعمل عبارة الغلط. قال: " وكذلك قولهم: الثبات واللغات، وربّما عربوا التاء منها بالنصب والخفض وهي تاء جماع ينبغي أن تكون خفضًا في النصب والخفض، فيتوهّمون أنّها هاء، وأنّ الألف قبلها من الفعل ... وما كان من حرف نقص من أوّله مثل زينة ولدة ودية فإنّه لا يقاس على هذا؛ لأنّ نقصه من أوّله لا من لاه ... تقول: رأيت لداتك ... ولا تقل ... لداتك إلا أنّ يغلط بها الشاعر " ²⁷¹. وأبين منه قوله في توجيه إسكان الهاء المتصلة بالمعتلّ المحزوم: " ... فإنّ القوم ظنّوا أنّ الحزم في الهاء، وإمّا هو فيما قبل الهاء. فهذا وإن كان توهّمًا، خطأ " ²⁷².
3. كما أنّك تراه أيضًا يناقش الظاهرة الواحدة في غير موضع، ويُفسرها في ضوء التوهّم مرّة ²⁷³، ومرّة أخرى لا يجري للتوهّم فيها ذكرًا ²⁷⁴.

²⁶³ الفراء: معاني القرآن 4/1، و 67، و 149، و 51/2. على التوالي.

²⁶⁴ الفراء: معاني القرآن 1/389. 390.

²⁶⁵ ينظر: مباحنة إضمار الموصول، وزيادة الباء في خبر ما من هذا البحث.

²⁶⁶ الفراء: معاني القرآن 76/2. والآية 220 من الشعراء.

²⁶⁷ الفراء: معاني القرآن 285/2.

²⁶⁸ الفراء: معاني القرآن 216/2. وينظر 459/1.

²⁶⁹ ابن منظور: لسان العرب 83/1 رثأ. وينظر أيضًا: 192/14 حلا.

²⁷⁰ الفراء: معاني القرآن 386/2.

²⁷¹ الفراء: معاني القرآن 93/2.

²⁷² الفراء: معاني القرآن 223/1.

²⁷³ الفراء: معاني القرآن 67/1.

²⁷⁴ الفراء: معاني القرآن 130/2. 131.

4. نصُّه في فواتح مناقشة الظاهرة بصريح العبارة أنها غير منكرة، كقوله: "ولا تُكْرَمُ أَنْ يُجْعَلَ الكلمتان كالأحادة إذا كثرَ بِهما الكلام... فلما كثرَ بِهما الكلام توهموا أَنهما حرفٌ واحدٌ"²⁷⁵. ولو كان يريد بالتوهم الغلط لما نصَّ على مثل ذلك. وإذا كان الفراء قد اعتمد التوهم وأخذَه مذهباً يعتلُّ به، فإنَّ أبا جعفر النَّحَّاسَ قد انتقده؛ لأنَّ "التَّوهُمَ لا يحصلُ منه شيءٌ"²⁷⁶.

مصادر البحث

- . ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد: "النهاية في غريب الحديث والأثر"، تحقيق طاهر الزاوي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (بلا تاريخ).
- . الأخفش، سعيد بن مسعدة: "معاني القرآن"، حققه فائز فارس، الطبعة الثانية، الكويت، (1981م).
- . الأزهرى، خالد بن عبد الله: "شرح التصريح على التوضيح"، وبهامشه حاشية الشيخ يسن، الباني الحلبي، (بلا تاريخ).
- . الاسترابادي، رضي الدين محمد بن الحسن: "شرح الكافية في النحو"، دار الكتب العلمية، بيروت، (بلا تاريخ).
- . الأشموني، نور الدين أبو الحسن علي بن محمد: "شرح الأشموني"، دار إحياء الكتب العربية الباني الحلبي، القاهرة، (بلا تاريخ).
- . الأعمش، عبد الأمير: "المعجم الفلسفي عند العرب"، الطبعة الأولى، مكتبة الفكر العربي، بغداد، (1985م).
- . الأعشى، ميمون بن قيس: "ديوان الأعشى"، شرح وتعليق محمد حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، (بلا تاريخ).
- . الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد:
- أ) "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين"، دار الفكر، (بلا تاريخ).
- ب) "البيان في غريب إعراب القرآن"، تحقيق طه عبد الحيد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (1980م).
- . الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم:
- أ) "إيضاح الوقف والابتداء"، تحقيق محي الدين رمضان، دمشق، (1939هـ).
- ب) "المذكر والمؤنث"، تحقيق طارق الجنابي، مطبعة العاني، بغداد، (1987م).
- . البغدادي، عبد القادر: "خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب"، دار صادر، بيروت، (بلا تاريخ).
- . البيضاوي، عبد الله بن عمر الشيرازي: "تفسير البيضاوي المسمى أنوار التنزيل وأسرار التأويل"، دار الفكر، بيروت، (1996م).
- . ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب: "مجالس ثعلب"، النشرة الثانية، دار المعارف بمصر، (بلا تاريخ).
- . الجبالي، حمدي محمود حمد: "الخلاف النحوي الكوفي"، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، عمان، (1995م).
- . ابن جنيّ أبو الفتح عثمان: "الخصائص"، تحقيق محمد علي النجار، الطبعة الثانية، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، (بلا تاريخ).
- . الجوهري، إسماعيل بن حماد: "الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية"، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الثالثة، دار العلم للملايين، بيروت، (1984م).

²⁷⁵ الفراء: معاني القرآن 4/1.

²⁷⁶ أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 384/1.

- . الحلواني، محمد خير: "الواضح في النحو والصرف قسم النحو"، وجدة، المغرب، (1980م).
- الحلبي، السمين أبو العباس بن يوسف بن محمد بن إبراهيم: "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون"، تحقيق وتعليق الشيخ علي محمد معوض وآخرين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، (1994م).
- . أبو حيان الأندلسي، أبو عبد الله يوسف بن علي:
- أ) "ارتشاف الضرب من لسان العرب"، تحقيق مصطفى المناس، المكتبة الأزهرية، القاهرة، (1997م).
- ب) "البحر المحيظ"، مكتبة النصر الحديثة، الرياض، المملكة العربية السعودية، (بلا تاريخ).
- ج) "تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب"، الطبعة الأولى، مطبعة العاني، بغداد، (1977م).
- د) "تذكرة النحاة"، تحقيق عفيف عبد الرحمن، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، (1986م).
- . ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد: "مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع"، عني بنشره برجستراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة، (بلا تاريخ).
- . الخوارزمي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الكاتب: "مفاتيح العلوم"، تقديم جودت فخر الدين، الطبعة الأولى، دار المناهل، بيروت، (1991م).
- . ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن: "جمهرة اللغة"، حققه وقدم له رمزي بعلبكي، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين، بيروت، (1988م).
- . رفيدة، إبراهيم عبد الله: "النحو وكتب التفسير"، الطبعة الثالثة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، (1990م).
- الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري: "معاني القرآن وإعرابه"، شرح وتحقيق عبد الجليل عبده شليبي، الطبعة الأولى، دار الحديث، القاهرة، (1994م).
- الزمخشري، جار الله محمود بن عمر: "الكشاف عن حقائق التأويل وعيون الأقاويل"، حقق الرواية محمد الصادق قمحاوي، الطبعة الأخيرة، البايب الحلبي، القاهرة، (1972م).
- . ابن السراج، أبو بكر: "الأصول في النحو"، تحقيق عبد الحسين الفتلي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، (1985م).
- . ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق: "إصلاح المنطق"، شرح وتحقيق أحمد شاکر وعبد السلام هارون، الطبعة الثانية، دار المعلاف، القاهرة، (1375هـ).
- السلسيلي، أبو عبد الله محمد بن عيسى: "شفاء العليل في إيضاح التسهيل"، دراسة وتحقيق الشريف البركاتي، الطبعة الأولى، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، (1986م).
- . السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله:
- أ) "الروض الأنف"، قدم له طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، (بلا تاريخ).
- ب) "نتائج الفكر في النحو"، تحقيق محمد البناء، الطبعة الثانية، دار الاعتصام، القاهرة، (بلا تاريخ).
- . سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: "الكتاب"، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، (1973م).
- . السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن:
- أ) "همع الهوامع"، تحقيق عبد السلام هارون وعبد العال مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، (1992م).
- ب) "بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة"، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثالثة، دار الفكر، (1979م).
- . الشنقيطي، محمد محمود: "الدرر اللوامع على همع الهوامع"، الطبعة الثانية، دار المعرفة، بيروت، (1973م).

- . الصبان، أبو العرفان محمد بن علي: "حاشية الصبان على شرح الأشموني"، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (بلا تاريخ).
- . ابن عصفور، علي بن مؤمن: "المقرب"، تحقيق أحمد عبد الستار وزميله، الطبعة الثاني، بغداد، (1392هـ).
- . ابن عقيل، عبد الله: "المساعد على تسهيل الفوائد"، تحقيق وتعليق محمد بركات، دار الفكر دمشق، ج 1 (1980م)، وج 2، (1982م).
- . العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين: "التبيان في إعراب القرآن"، تحقيق علي محمد البجاوي، القاهرة، (1976م).
- . ابن فارس، أبو الحسن أحمد: "الصاحي في فقه اللغة"، تحقيق السيد أحمد صقر، الباي الحلبي، القاهرة، (بلا تاريخ).
- . الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد: "معاني القرآن"، الطبعة الثانية، عالم الكتب، بيروت، (1980م).
- . الفراهيدي، الخليل بن أحمد: "العين"، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، الطبعة الثانية، بغداد، (1986م).
- . الفيومي، أحمد بن محمد: "المصباح المنير"، المكتبة العلمية، بيروت، (بلا تاريخ).
- . القيسي، مكّي بن أبي طالب: "الكشف عن وجوه القراءات السبع"، تحقيق محي الدين رمضان، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، (1981م).
- . الكفوي، الكليات "معجم في المصطلحات والفروق اللغوية"، بعناية عدنان درويش ومحمد المصري، الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي، القاهرة، (1992م).
- . الكنغراوي، عبد القادر صدر الدين: "الموفي في النحو الكوفي"، شرح محمد مجحة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق، (بلا تاريخ).
- . مجمع اللغة العربية: "المعجم الوسيط"، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، (1972م).
- . المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد: "المقتضب"، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (بلا تاريخ).
- . المرادي، الحسن بن قاسم: "الجنى الداني في حروف المعاني"، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، الطبعة الثانية، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، (1983م).
- . المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (1972م).
- . ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم: "لسان العرب"، دار صادر، بيروت، (بلا تاريخ).
- . النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد: "إعراب القرآن"، تحقيق زهير زاهد، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، بيروت، (1988م).
- . ابن هشام، جمال الدين محمد بن يوسف:
- أ) "شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية"، دراسة وتحقيق هادي نحر، مطبعة الجامعة، بغداد، (1977م).
- ب) "مغني اللبيب عن كتب الأعراب"، حققه مازن المبارك ومحمد حمد الله وراجعه سعيد الأفغاني، الطبعة الثالثة، دار الفكر، بيروت، (1972م).
- . الهروي: "الأزهية في علم الحروف"، تحقيق عبد المعين الملوح، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (1982م).
- . ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي: "شرح المفصل"، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المتنبي، القاهرة، (بلا تاريخ).